الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي.... / .....

رقم التسجيل:202035071542

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ حديث

قاموس الاغتيالات: الحكام والقادة بالجزائر العثمانية وانعكاساته على الإيالة (1830-1519)

إعداد الطالبة:
عياط سماح

تحت إشراف:
الدكتور بلال كشيدة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
عمر بوضربة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بلال كشيدة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أمال معوشي	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ إبراهيم7، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم :" إن أشكر الناس لله تعالى أشكرهم للناس " رواه البيهقي .

اللهم إنك دعوتنا لمكافأة من أسدى إلينا معروفا أو صنعه ، ومن دواعي الاعتراف أن أتقدم بعظيم شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور " **كشيدة بلال** " الذي تكرم بقبول الإشراف على المذكرة ومنحني من وقته الثمين وأفادني بعلمه وتوجيهاته القيمة وملاحظاته الصائبة ، فجزاه الله عني أوفى الجزاء وأحسنه

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل .

عياط سماح

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي للوالدين الكريمين

عياط سماح

مـقـدمـة

تعد ظاهرة الاغتيالات السياسية إحدى السمات العامة التي تميز الأنظمة السياسية على مر التاريخ، ذلك أن التدافع السياسي استدعى اللجوء إلى أنماط من العنف السياسي كان الاغتيال واحدا منها.

إن دراسة هذه الظاهرة من خلال "**قاموس الاغتيالات: الحكام والقادة في الجزائر العثمانية (1519-1830)**"، لا يمكن أن يتم بمجرد حصر حكام الجزائر العثمانية الذين ذهبوا ضحية للاغتيالات السياسية، وإنما يتطلب البحث وراء الأسباب العميقة التي ساهمت في تفشي هذه الظاهرة إبان فترة الحكم العثماني للجزائر (1519-1830)، وصولا إلى البحث في تداعيات هذه الظاهرة على الإيالة الجزائرية انتهاء بسقوطها فريسة للغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830.

لقد كان اختياري لهذا الموضوع نابعا من الميل الشخصي نحو التاريخ العثماني نحو تاريخ الجزائر في العهد العثماني، خاصة وأن اهتمامي بالجانب السياسي قد بيّن لي أن هذه الظاهرة لم تكن تقتصر على المستوى المركزي وفقط، بل ذهب ضحيتها بايات كثر على مستوى البايلكات الثلاث.

ولدراسة موضوع قاموس الاغتيالات الحكام والقادة بالجزائر العثمانية (1519-1830)، اعتمدت على منهج تاريخي يقوم على عدة آليات، نجدها كالآتي:

1- آلية الوصف التاريخي الاستقصائي التي اعتمدت عليها في سرد المعطيات المتعلقة بحوادث الاغتيالات.

2- آلية التحليل، وهي آلية تم اعتمادها في تحليل بعض المعطيات التاريخية التي تخص الموضوع، قصد الوصول إلى استنتاجات تسعف بالخروج بأحكام جزئية أو عامة تتعلق بمختلف أحداث الاغتيالات

هذا وقد استعنت بمجموعة متنوعة من المصادر والمراجع والدراسات الجامعية لإثراء هذا الموضوع، وقد ساعدني ذلك على الإلمام بمختلف جوانب البحث.

من المصادر ما هو مكتوب باللغة العربية ومنها ما هو مكتوب باللغة الفرنسية؛ فمن المصادر المكتوبة اللغة العربية نذكر:

أولا – خير الدين بربروس، مذكرات خيرالدين بربروس، ترجمة: محمد دراج شركة الأصالة، الجزائر 2010.

ثانيا– ابن المفتي حسين ابن رجب، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تحقيق فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر، الجزائر2009، الذي تضمن معلومات هامة عن حكام الإيالة من فترة البربريات وإلى بداية عهد الدايات،

ثالثا– أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب الأشراف، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1980، والتي تعرضت للفترة الأخيرة من حكم الدايات.

تضمنت هذه المصادر معلومات هامة حول الاغتيالات السياسية، والصراعات الدائرة بين الإنكشارية ورياس البحر.

أما المصادر المُعربة، فنذكر:

أولا– وليام شالر، مذكرات ويليام شالر (1816–1824) قنصل أمريكا في الجزائر، تعريب: إسماعيل العربي، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر1982.

ثانيا– جيمس ليندر كاثكارت، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا بالمغرب، ترجمة: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1982.

هذه المصادر تمثل وجهة النظر الأجنبية حول ظاهرة الاغتيالات السياسية في الجزائر العثمانية.

ومن المصادر المكتوبة باللغة الفرنسية، نذكر:

- **De Grammont Henri**: histoire générale de l’Algérie, Ed Mcressenze, Alger 1910.
- **De Voulx** : Notes historiques sur l’administration de l’ancienne régence d’Alger, imprimerie du gouvernement, alge1852

وتبرز أهمية هذه المصادر في كونها تمثل شهادات الأجانب الذين عايشوا عن قرب النظام السياسي للجزائر العثمانية.

ومن حيث المراجع، فقد اعتمدت على مجموعة من المراجع منها ما هو معرب على غرار:

– حنيفي هلايلي:" أوراق في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني ط1، دار الهدى، الجزائر 2008.

– سعيدوني نصر الدين: ورقات جزائرية " دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني" الطبعة الثانية، دار البصائر، الجزائر2009.

– جون بابتست وولف" الجزائر وأوروبا (1500–1830) تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر 2009.

– وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة: عبد القادر زبادية، منشورات دار القصبة، الجزائر 2006.

هذه المراجع دراسات حديثة حول تاريخ الجزائر العثمانية، وقد ساعدتني في تحليل دوافع الاغتيالات السياسية .

كما استعنت بمجموعة من الدراسات الجامعية، منها ما هو رسائل ماستر ومنها أطاريح دكتوراه.

لقد كان هذا الموضوع محل دراسات تاريخية سابقة نذكر منها:

– لامية نصري وأميمة حموش: ظاهرة الاغتيالات في الجزائر العثمانية (فترة الأغوات والدايات أنموذجا)، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماستر بجامعة المسيلة.

– جبور ميلودية: ظاهرة الاغتيال السياسي في نظام الحكم العثماني بالجزائر (1519 - 1830)، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير،

– محمد بوشنافي: ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات بالجزائر أثناء العهد العثماني (1520–1830) من خلال المصادر الأجنبية، وهو مقال منشور في مجلة عصور جديدة.

إن دراسة موضوع "**قاموس الاغتيالات: الحكام والقادة بالجزائر العثمانية وانعكاساته على الإيالة (1519-1830)**»، يفرض علينا طرح إشكالية عامة:

ماهي الدوافع الحقيقية لظاهرة الاغتيالات السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1519م و1830؟ وفيما تمثلت انعكاساتها؟

هذه الإشكالية العامة، تفرض علينا طرح جملة من التساؤلات الفرعية، منها:

- هل كانت الإنكشارية هي المخطط والمنفذ الوحيد لحوادث الاغتيال السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني؟

- ماهي أبرز حوادث الاغتيالات السياسية في الجزائر العثمانية؟

- ما العلاقة بين الاغتيالات السياسية وتدهور أوضاع الإيالة الجزائرية الذي انتهى أخيرا بسقوطها أمام الغزو الفرنسي سنة 1830؟

ومن ناحية الحدود الزمنية للدراسة، فهي تغطي فترة الحكم العثماني للجزائر، بداية من الانضمام الرسمي للجزائر إلى الدولة العثمانية 1519م، وصولا إلى الغزو الفرنسي للجزائر وسقوط الإيالة الجزائرية 1830م.

ولدراسة هذه الإشكالية، تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة:

- فقد تناولت في الفصل الأول النظام السياسي للجزائر خلال العهد العثماني بمراحله وتقسيماته الإدارية وكذلك أهم الهيئات والمناصب الإدارية فيه، مع التركيز على الجيش الإنكشاري ودوره في تعيين حكام الإيالة.

- وفي الفصل الثاني استعرضت أسباب تفشي ظاهرة الاغتيالات السياسية في الإيالة الجزائرية، وكذا الاغتيالات السياسية خاصة في مرحلتي الأغوات والدايات باعتبارهما أكثر المراحل التي تفشت فيها هذه الظاهرة.

- أما في الفصل الثالث والأخير، فقد تعرضت إلى تأثير هذه الاغتيالات على أوضاع الإيالة ودورها في نجاح الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830، خاصة فيما تعلق بإعدام يحي آغا وتولي إبراهيم آغا قيادة الجيش.

ومن ناحية الصعوبات التي واجهتها أثناء إنجاز هذه الدراسة، فهي تتمثل أولا في عائق اللغة الذي تطلب مني وقتا طويلا لقراءة وترجمة وتوظيف المصادر المكتوبة باللغة الفرنسية، ومنها ما تعلق بطبيعة الموضوع نفسه، من جهة تشعب معلوماته والفترة الزمنية الطويلة التي يغطيها والتي تجاوزت ثلاثة قرون.

وفي الأخير، يقتضي المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العميق لأستاذي: الدكتور **بلال كشيدة**، على سعة صدره ونصائحه وتوجيهاته السديدة، والتي ساهمت في خروج هذا البحث في شكله النهائي، كما لا أنسى توجيه الشكر لكل قريب أو بعيد قدم لي يد المساعدة، وأعانني في إنجاز هذا البحث.

الفصل الأول: النظام السياسي لإيالة الجزائر (1519-1830)

المبحث الأول: الجيش الإنكشاري ودوره في تعيين حكام الإيالة

المبحث الثاني: طبيعة نظام الحكم

المبحث الثالث: التنظيم الإداري على مستوى السلطة المركز

تتفق معظم الكتابات التاريخية على أن الجزائر انضمت رسميا للدولة العثمانية سنة 1519م[1] ، وقد مثل هذا التحول الهام، نهاية لمرحلة حرجة من المواجهات التي الأرض الجزائرية -أو المغرب الأوسط حينها – مسرحا لها[2] ، هذه المواجهات كانت بين الجزائريين المدعومين بجهود الإخوة بربروس ومن ورائهم الدولة العثمانية من جهة، وبين الإسبان المدعومين من بعض الأطراف المحلية من جهة أخرى [3]. ورغم شراسة هذه المواجهة، إلا أن تدخل الدولة العثمانية كان حاسما، إذ سمح للجزائريين بالتصدي للخطر الإسباني، رغم قوة المملكة الإسبانية المزهوة بانتصاراتها في الأندلس والعالم الجديد، والمسنودة بقوة أسطولها المعروف بالأرمادة، هذا الأسطول الذي كان أداة إسبانيا في السيطرة على موانئ المغرب الأوسط بداية بالمرسى الكبير ووهران سنة1509م، مرورا بمدينة الجزائر وميناءها، وصولا إلى موانئ دلس شرشال ومستغانم[4] .

يربط وليام سبنسر دخول الإخوة بربروس إلى سواحل الجزائر بدافع التضامن الإسلامي في إطار "الطاعة للتقاليد الإسلامية التي تجبر الرجال على الإسراع لمساعدة أي جزء من ديار الإسلام قد يتهدده الخطر الطبيعي أو الاحتلال الترابي"[5].

كانت المدن وبعض الممالك المستقلة في المغرب الأوسط تعاني من التحرشات الإسبانية، خاصة بعد احتلال إسبانيا لمعظم سواحل المغرب الأوسط، يضاف إلى ذلك أن دولتي بني

---

[1] شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح إلى سنة 1830)، ترجمة: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس 1983، ص329.

[2] المرجع نفسه، ص325.

[3] للتوسع حول هذه الأطراف، أنظر:

صالح عباد: الجزائر خلال العهد التركي (1514-1830)، دار هومة، الجزائر 2012، ص ص: 51-52.

[4] وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة: عبد القادر زبادية، منشورات دار القصبة، الجزائر 2006، ص ص34-35.

[5] المرجع نفسه، ص36.

زيان في المغرب الأوسط وبني حفص في إفريقيا(تونس)، كانتا تعانيان من الضعف بسبب الانقسامات الداخلية والصراع على الحكم بين أبناء الأسرتين الزيانية والحفصية، فكان ظهور الإخوة بربروس على مسرح الأحداث بداية لتغيير هذا الوضع[1].

قام خير الدين بربروس بإرسال وفد من أعيان مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول بغرض طلب الانضمام الرسمي للدولة العثمانية، وقد قبل السلطان هذا الطلب، وعيّن خير الدين بربروس بيلربايًا[2] على الجزائر، وأمده بقوة مدفعية قدرت بألفي رجل، إضافة إلى أربعة ألاف رجل من قوات الإنكشارية[3].

المبحث الأول: الجيش الإنكشاري ودوره في تعيين حكام الإيالة

1- مميزات الجيش الإنكشاري:

وهي جمع لكلمة " إنكشاري" و هي عبارة تركية تتكون من كلمتين " يني" وتعني الجديد و" جري" وتعني النظام، أي نظام التجنيد الجديد[4] «yeniçeri » الذي أحدثه السلطان أورخان

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 51.

[2] البيلرباي أو البكلرباي BEYLERBY، أحد الوظائف المحترمة والمهمة في الدولة العثمانية، يعرف بأمير الأمراء وكان يهتم بأمور الجيش، وكان القادة العسكريون الذين يحصلون على هذه الرتبة يرسلون لتولي شؤون الإيالات (الولايات) العثمانية، خاصة الإيالات الحدودية مثل الجزائر، أنظر:

صالح سعداوي صالح: معجم التاريخ العثماني، الجزء الأول، دار الملك عبد العزيز، السعودية1437هـ/2016م، ص ص: 285-286.

[3] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، 329، يضيف جون بابتست وولف تفاصي أخرى حول هذا الموضوع، فيؤكد أن خيرالدين بربروس عزم على مغادرة مدينة الجزائر بعد استشهاد أخويه عروج وإسحاق في مدينة تلمسان، غير أن أعيان مدينة الجزائر رفضوا مغادرته، ومن هنا جاءت فكرة إرسال وفد للسلطان سليم الأول من أجل طلب الانضمام للدولة العثمانية والاستفادة من إمكانياتها المعتبرة في مواجهة الإسبان، أنظر:

جون بابتست وولف: الجزائر وأروبا (1500-1830)، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، منشورات عالم المعرفة، الجزائر 2009، ص 32.

[4] تعني القوات الجديدة ، مصدرها الدرويش حاج بكتاش ولي صاحب الطريقة البكتاشية ، و يقال أن السلطان أورخان بن عثمان اصطحب الفرقة الأولى من هؤلاء المجندين إلى مسكن هذا الشيخ ، و رجاه أن يباركهم و يخلع عليهم اسما ، و أن بكتاش حاج هذا وضع كمه فوق رأس أحد الواقفين في الصف الأول ، ثم قال للسلطان :" إن القوات التي أنشأتها ستحمل اسم يني جري ، وستكون وجوههم بيضاء وضيئة ، و ستكون أذرعهم اليمنى قوية ، و سيوفهم بتارة ، و سهامهم حادة ، و

ثاني سلاطين آل عثمان(1326م-1362م) وأصل التسمية يعود إلى الشيخ "بكتاش"، الذي أطلق اسم "يني جري" على الجيش الجديد[1] فالغرض من إنشائه وهو تكوين جيش نظامي يعتمد على غنائم الدولة من فتوحاتها الأوربية، بهدف ضمان استمرار قوة الدولة العثمانية وتوسعها، كما تم تكوين فرق عسكرية جديدة من خلال عملية "الدوشرمة" أو"الديشرمة" يتم جمع الصبية من مختلف المناطق المسيحية الخاضعة للدولة العثمانية، يلتحق هؤلاء الصبية بالمدارس العسكرية في سن مبكرة يتراوح أعمارهم ما بين 10و20سنة.[2]

تميز الجيش الإنكشاري بثلاث مميزات أساسية:

- ❖ كان الجيش الوحيد في العالم المكون أساسا من عناصر أجنبية، حيث كان يضم مجندين من مختلف المناطق المسيحية الخاضعة للدولة العثمانية.
- ❖ لم تكن مهمة الجيش الإنكشاري تقتصر على العمل العسكري، بل تتعداه إلى المهام الإدارية والسياسة، كان المجندون يتطلعون إلى هذه المهام لتحقيق المجد والثروة مثل الصدارة العظمى (الوزارة الأولى).
- ❖ كان تنظيم الجيش الإنكشاري تنظيما عسكريا أسريا اجتماعيا لا مثيل له في العالم، شكل الجيش الإنكشاري أسرة واحدة متماسكة هذا ما دلت عليه التسميات التي أطلقت

سيفقون في المعارك ، و لن يبرحوا ميدان القتال إلا و انعقدت لهم ألوية النصر" ، فكان الإنكشارية يضعون على رؤوسهم قلنسوة بيضاء رمزا لبركة و دعاء الشيخ بكتاش لهم ، أنظر:

سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية 2000، ص 42.

[1] بوشبية ذهبية: " الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر بين ثنائية المصادر المحلية والأجنبية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة مولاي سعيدة، المجلد الثامن، العدد الرابع 2007,

[2] جميلة معاشي: " الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2007-2008، ص 6.

على أجهزته العسكرية مثل «القزان"(القدر الكبير)، و "الأوجاق" (الموقد الكبير)، و"الصفرة" (المائدة)، و"الأوضة" (الغرفة)[1].

كان الجيش الإنكشاري متعدد المهام، حيث كانوا يشاركون في الأعمال العسكرية والحروب، كما كانوا يجوبو الأرياف لجمع الضرائب في أوقات السلم، في نهاية حياتهم العلمية كانوا يتحولون إلى الأعمال الإدارية، حيث كانوا يصلون إلى أعلى المناصب السياسية في الدولة مثل الصدارة العظمى أو الولايات العثمانية أو حكاما" بايًا" على أحد المقاطعات[2]. استمر نظام "الديشرمة" في الجيش النظامي حتى عام 1676م، عندما ألغاه السلطان محمد الرابع (1641م - 1687م)، تم استبدال هذا النظام بنظام التجنيد التطوعي، الذي شجع عليه بالعديد من الإغراءات المادية و الأدبية، وفي عام 1568م، تم السماح لأبناء الإنكشارية المتعاقدين بالانضمام إلى سلك الإنكشارية، و في عام 1594م، ثم السماح للعناصر المسلمة بالانضمام إلى هذا النظام بشرط اللياقة البدنية و التطوع، مع مرور الوقت بدأ نظام الديشرمة" يفقد وزنه إلى أن توقف العمل به نهائيا[3]، كانت الإنكشارية تتمتع بالقوة العسكرية و التنظيمية العالية، حيث كان عددهم يبلغ 12,000 مجند في عهد محمد الفاتح، تضاعف هذا إلى 200,000 مجند في عهد السلطان محمد الرابع في عام 1648م، ومع ذلك بدأ التوسع في عدد الإنكشارية يؤدي إلى الضعف في تنظيمهم و انضباطهم[4]

عند وصول المجندين إلى مدينة الجزائر، كانوا يستقبلون في ثكنة خاصة بالمجندين الجدد، كان كل مجند يسجل اسمه، واسم أبيه وموطنه الأصلي وحرفته القديمة في دفاتر خاصة

[1] المرجع نفسه، ص6.

[2] نفسه، ص6.

[3] أميمة حموش ولامية نصري: ظاهرة الاغتيالات في الجزائر العثمانية فترة الأغوات والدايات أنموذجا، مذكرة تخرج طور ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2020/2019م، ص8.

[4] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص20.

بالإسكندرية[1]وبعد التسجيل يعطى الإنكشاري رقما خاصا يشير إلى الأوجاق الذي ينتمي إليه وترسم على ذراعه علامة تدل على انتمائه إلى الأوجاق ولا يبدأ العمل إلا في الربيع الموالي، و يقسم المجندون إلى "أورطات "جمع أورطة" وتعرف أيضا بالأوجاق، بلغ عددها في الجزائر إلى 420 أورطة و أوجاقا ووزعت هذه الأورطات في مدينة الجزائر على ثمان ثكنات مكونة من عدّة طوابق و قادرة على استيعاب حوالي 12000فرد في ظروف جد حسنة ويمكن رصد هذه الثكنات الثمانية و الجدول التالي يمثل الثكنات وكيفية توزيع الجند داخلها[2]:

اسم الثكنة	عدد الغرف	الجند الحقيقي	الجند الخارج عن الخدمة	عدد الأوجاق
ثكنة المنكوبين	27	889	269	48
ثكنة باب عزون	28	1161	438	63
ثكنة صالح باشا	26	1266	349	60
ثكنة علي باشا	24	1516	391	55
ثكنة أوسطى موسى	31	1433	401	72
ثكنة بالي	15	602	174	27
ثكنة أسكيم	31	1089	322	60
ثكنة بيني	19	856	231	38
المجموع	201	9322	2575	423
مجموع الجند	/	11897	/	/

[1] المرجع نفسه، ص 21.

[2] حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر 2007، ص34.

2ـ دوره في تعيين حكام الأيالة:

أكد وليام شالر أن نظام الحكم عبارة عن جمهورية عسكرية لأن الباشا كان ينتخب مدى الحياة دون أن يكون حكمه وراثيا، وعسكرياً لأن المنتخب كان من أفراد الجيش ، فالجيش الإنكشاري ورياس البحر هيمنوا على زمام السلطة وانفردوا بتعيين من يرضونه من الحكام، وقد زاد هذا الوضع بروزا بعد ما توقف السلطان عن إرسال الباشوات الثلاثين عام 1659م، والذين كانوا يكلفون بالإشراف على شؤون الأيالة وتمثيل باب العالي لمدة ثلاث سنوات[1]

وكان من نتيجة سيطرة الجيش على ممارسة الحكم، أن ظهر صراع حاد بين فرق الإنكشارية ورياس البحر، فبعد انقضاء عهد الأغوات(1659م-1671م) المليء بالفوضى والاغتيالات، اندلع صراع بين الرياس و اليولداش حول منصب الباشا، و قد نجح رجال البحر هذه المرة في تعيين فرد منهم بلقب داي، غير أن تراجع قوتهم أمام الغارات الأوروبية مكنت الإنكشارية من استرجاع نفوذهم[2]،لكن هذا المبدأ في التعيين لم يحترم في كل الأحيان إذ كانت الفرصة متاحة لكل جندي ليتولى هذا المنصب، و لهذا كان المرشح يتقدم أمام الآغا، و يبدي كل جندي برأيه فإذا تحصل على الأغلبية فإنه يصبح الحاكم الجديد للإيالة، أما إذا فشل في ذلك فيستبعد ويحل مكانه مرشح آخر، وهكذا حتى يتم الاتفاق على شخص واحد[3].

منذ بداية التواجد العثماني في الجزائر بدأ الحكام في تأسيس الحاميات العسكرية في ربوع البلاد لما لها أهمية كبرى و إستراتيجية داخل الإيالة، و تفيدنا الدراسات بأن عروج هو أول من فكر في إقامة مراكز الحاميات في المناطق التي تم إخضاعها لسلطانه، فشيد حامية بشرشال مكونة من مائة جندي و أخرى بقلعة بني راشد أوكلت مهمة قيادتها لأخيه إسحاق لتكون مركز الدعوة أثناء فتحه لتلمسان، و مثل هذه الإستراتيجية الحربية مكنت من تثبيت

[1] وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب: إسماعيل العربي، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 42.

[2] جون بابتست وولف، المرجع السابق، ص389.

[3] بوشنافي محمد: " الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر "، (1700-1830)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر2002، ص17.

الوجود العثماني بالجزائر، وقد بنيت هذه الحاميات على أنقاض وبقايا أبراج نقاط مراقبة رومانية، و تختلف عنها في الوسائل المستعملة في للدفاع عنها[1].

والنوبة هي فرق الجيش الإنكشاري التي تقوم بحراسة الحصون والقلاع والأبراج ويسمى الإنكشاري الذي يقوم بالحراسة فيها بالنوباتجي، وينقسم الجيش في النوبة إلى صُفرات، وكل صُفرة تحتوي على مجموعة من الجند يتراوح عددهم ما بين 6 و16 رجل، ويتركز أغلب هذه المجموعات (النوبات) في مدينة الجزائر وما حولها، فيما يتوزع القليل منها بالمراكز المهمة في البايلكات[2].

وفي نهاية القرن 17م وبداية القرن 18م، كثرت الحاميات في أنحاء البايلكات، ونظرا لكثرة الثورات ولأن الأهالي يملكون الأسلحة النارية اضطر الجنود إلى التحصن وراء هذه الأبراج لمراقبة القبائل المتمردة، ولأن الإمدادات بالجنود من الدولة العثمانية أخذت تتقلص، كان على الفرقة الإنكشارية التي لم تعد تملك من القوة ما يمكنها من أداء مسؤوليتها أن تقيم نقاط مراقبة دائمة[3].

كان الهدف من إرسال المحلات هو تحصيل الجباية وتأمين أكبر قدر ممكن من الضرائب وكانت المحلات الثلاث (محلة قسنطينة، محلة الغرب، ومحلة التيطري) تنطلق من الجزائر وتتجمع في عين الربط قبل تحركها 10أو 12 يوما[4] وبسبب مساحة الجزائر فإن المحلات كانت تواجهها صعوبات التنقل ومقاومة القبائل التي ترفض دفع الضرائب[5]

[1] حنيفي هلايلي: " التنظيم العسكري خلال العهد العثماني"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، د ت، ص 107.

[2] عائشة غطاس:" الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700-1830) مقاربة اجتماعية اقتصادية"، منشورات A.N.E. P، الجزائر 2009، ص81.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص315.

[4] حنيفي هلايلي، بنية الجيش الإنكشاري، مرجع سابق، ص109.

[5] صالح عباد، المرجع السابق، ص324.

ويشير الراشدي أن البعوث كانت تخرج في كل سنة أواسط أفريل إلى أعمال الجباية، منها من يرجع إلى الجزائر بعد أربع أشهر ومنها من يرجع بعد سنة إلى غير ذلك[1]،ويقول الزهار بهذا الخصوص أن مدة تنقل المحلة تختلف من جهة إلى أخرى في أربعة أشهر بالنسبة لمحلة الغرب و3 أشهر بالنسبة لمحلة التيطري و6 أشهر لمحلة الشرق[2]، وتتكون محلة قسنطينة من 60 خيمة تشكل كل صفرة من 16 رجلا تقريبا، وتتكون محلة الغرب من 80 خيمة أما محلة التيطري فتكون من 20 خيمة[3].

وفي عهد حمدان خوجة كانت محلة قسنطينة تتكون من 100 خيمة، ومحلة معسكر من 60 خيمة محلة ومحلة المدية من 40، وتأوي كل خيمة 30 جندي[4].

والجدير بالذكر أن الجيش الاحتياطي المعروف (زواوة، كراغلة وقبائل المخزن) ساهم بشكل فعال في مساعدة الإنكشارية في مهامهم.

المبحث الثاني: طبيعة نظام الحكم

تميز نظام الحكم في الجزائر بعدم الاستقرار نتيجة توالي عدة أنماط من الحكم[5]، فقد تراوح الحكم التركي للجزائر بين التبعية المباشرة التي امتدت إلى حدود سنة 1711 ، و الاستقلال التام مع الاحتفاظ بتبعية شكلية للدولة العثمانية المتهالكة تحت ضربات الدول الأوربية خاصة منذ معاهدة كارلوفتس سنة 1699مـ [6] ، و يمكن تلخيص التنظيم الإداري العثماني في الجزائر أنه " يتركز في البلاد المفتوحة على قبولها وجود ممثل للسلطان أو نائبه (الباشا) و

[1] أحمد ابن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق: المهدي بوعبدلي، الجزائر د ت، ص424.

[2] أحمد شريف الزهار: مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب الأشراف، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص36.

[3] لامية نصري وأميمة حموش، المرجع السابق، ص70.

[4] حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات A.N.E.P والمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر2006، ص ص: 139-140.

[5] حنيفي هلايلي: أوراق من تاريخ الجزائر خلال العهد التركي، ط1، دار الهدى، عين امليلة، الجزائر 2008، ص 127.

[6] حنيفي هلايلي، أوراق من تاريخ الجزائر خلال العهد التركي، مرجع سابق، ص128.

حامية تركية محدودة العدد في الأحوال العادية و دفع الضرائب و جبايتها هي المهمة الأساسية للباشا و الحامية العسكرية"[1]

1- مراحل الحكم العثماني للجزائر

لقد اعتاد المؤرخون على تقسيم الحكم العثماني في الجزائر إلى أربع مراحل، هي:

1ـ مرحلة البايلربايات (1519م ـ 1587مـ):

كان لقب بايلرباي يطلق على حكام الجزائر ابتداء من عام 1519م، وهو التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر تحت الحكم العثماني بصفة رسمية، وكان أول من حمل هذا اللقب خير الدين. وأما تعيين البيلرباي فكان من قبل السلطان العثماني الذي يختاره من بين رجال البحر[2].

ويمثل هذا العصر أزهى عصور الحكم العثماني في الجزائر حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة " الرياس" في القيادة وأبناء الجزائر، وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهاراتهم في ترقية المهن والبناء العمراني وتقوية اقتصاد الجزائر، وقد تميزت هذه الفترة من تاريخ الجزائر بحقائق يمكن أن نوجزها فيما يلي[3]:

- دام عهد البايلربايات مدة 70سنة.
- يأتي قرار تعيين الحكام في الجزائر من طرف السلطان العثماني.
- كانت السلطة في يد رياس البحر أو جنود البحرية.

خلال هذا العصر تم تحرير برج فنار عام 1529م من الإسبان أو تحرير بجاية من الإسبان عام1555مـ، وكذلك تونس عام1574م[4].

---

[1] محمد خير فارس: تاريخ الجزائر من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دمشق سوريا 1969، ص 54.

[2] أرزقي شويتام: طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519 ـ 1830م)، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 04، العدد 01، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، ص105

[3] عمار بوحوش:" التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ص 57

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص105.

2 ـ مرحلة الباشوات (1587م ـ 1659م):

كان الباشوات يعينون من قبل السلطان مباشرة من إسطنبول لمدة ثلاث سنوات، ولهذا كانوا يعتبرون موظفين غرباء عن الجزائر وقد اقتصرت مهامهم على جمع المال، وذلك لقصر مدة حكمهم وعرفت البلاد في عهدهم عدة اضطرابات داخلية منها؛ احتدام الصراع بين القوتين البرية والبحرية، وتمرد قبائل قسنطينة وثورة الكراغلة.

ومع مرور الوقت، لم يعد الباشوات يسيطرون على الوضع، فقد نافسهم في السلطة السياسية والإدارية الإنكشارية. وقد حاول خضر باشا عام 1596م أن يستعين بالكراغلة والأهالي للقضاء على الفرقة الإنكشارية المهيمنة، ولكن محاولته باءت بالفشل ومنذ ذلك الحين اضطر الباشوات إلى الأخذ بآراء الديوان الذي كان يسيطر عليه رؤساء الجند، وقد تمكنت الإنكشارية شيئا فشيئا من الانفصال عن الدولة العثمانية.

وبالرغم من الصراعات الداخلية وضعف الباشوات، فإن ذلك لم يمنع البحرية الجزائرية من مواصلة نشاطها البحري، فتمكنت خلال تلك الفترة من شن عدة غارات على المدن الأوربية المطلة على البحر المتوسط كرد فعل على الغارات التي كان الأوروبيون يشنونها على السواحل الجزائرية حيث شهدت العقود الأولى من القرن السابع عشر عمليات مختلفة قام بها القراصنة التوسكان وقطع أسطول البلاد الإيطالية ضد مدن ساحلية من أرض الجزائر.

ومهما كان الوضع، فإن الباشوات استمروا في حكم البلاد بمفردهم حتى عام 1659م، وهو العام الذي تضرر فيه الرياس من سلوك إبراهيم باشا المالي حيالهم فزجوا به في السجن[1]

فقد تمرد الإنكشارية على إبراهيم باشا، لأنه جعل كل همه في جمع الأموال، وأهمل شؤون الإيالة، بما فيها الشؤون العسكرية، إلى حد أنه لم يمنح الأسطول الإعانة الكافية ولم رواتب جنود الإنكشارية، مما دفع بهؤلاء إلى تجريده من جميع صلاحياته[2].

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص105.

[2] ربيعة بهلول: النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره (1519-1830)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2015-2016، ص40.

3ـ مرحلة الأغوات (1659م ـ 1671م):

يعتبر أقصر العصور و ذلك نظراً لإقدام قادة الجيش البري" اليولداش" على خلع الباشا و تعويض هذا القائد بقائد آخر من فئتهم أطلق عليه اسم " الآغا" ، و في الحقيقة أن هذا الانقلاب قد جاء بمثابة انقلاب على " الباشا" المعين من طرف الدولة العثمانية و المدعوم من طرف فئة "الرياس"، و لكي لا يستأثر الآغا بالسلطة فقد تقرر أن يكون الحكم ديموقراطيا، أي يستعين الحاكم بالديوان العام الذي كان يضم في البداية أعضاء الفرق العسكرية البرية، ثم توسعت العضوية فيه بحيث أصبح يضم ممثلين عن فئة الرياس و بعض كبار الموظفين و مفتي الجزائر[1]، أصبح الحاكم يعين الآغا لمدة سنتين و قد تميز هذا العصر بـ :

- اضمحلال نفوذ السلطان العثماني وغياب السيادة العثمانية في الجزائر.
- استفحال الصراعات المحلية سواء بين ضباط الجيش البري أو الجيش البحري.

نجح اليولداش في قلب نظام الحكم والانفصال عن العثمانيين والحد من سلطة الرياس لكنهم فشلوا في إنشاء نظام سياسي ديمقراطي ناجح[2].

4ـ مرحلة الدايات (1671م ـ 1830م):

لقد استفاد حكام الجزائر من تجارب الحكم السابقة في هذا البلد بحيث حاولوا ترضية السلطان العثماني و تقوية مركز الحاكم " الداي" و ذلك عن طريق تعيينه في منصبه مدى الحياة، بناء على اقتراح من الديوان و تعيين رسمي من طرف السلطان العثماني، و بكلمة مختصرة ، فإن الجزائر قد أصبحت دولة مستقلة من تركيا و خاصة أن الداي أصبح ينتخب من طرف الديوان العام الذي صار بمثابة البرلمان في عصرنا الحالي ، و السلطان العثماني لا يلعب أي دور في اختيار داي الجزائر، و عندما حاول السلطان العثماني في عام 1711م أن يقوم بتعيين حاكم على الجزائر، قام الداي الجزائر علي شاوش بطرده و تنصيب نفسه بدلا عنه .

[1] محمد إحسان الهندي" الحوليات الجزائرية "، دار النشر العربي، دمشق1977، ص 43.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 59.

وعليه فإن الدولة العثمانية قد احتفظت لنفسها بسلطة شكلية في الجزائر تمثلت بصفة خاصة في الدعاء للسلطان العثماني في صلاة الجمعة، والاعتراف بمراسيم التعيين والتعاون أثناء الحروب بحيث تقدم الجزائر المساعدة العسكرية للبحرية العثمانية في حالة تعرض الدولة العثمانية لاعتداء خارجي.[1]

2- التقسيم الإداري للجزائر[2]:

دار السلطان:

يمثل السلطة المركزية عاصمة مدينة الجزائر، تتمثل حدوده الشمالية في ساحل البحر الأبيض المتوسط، أما الشرقية في بايلك قسنطينة، ومن الجهة الغربية مقاطعة الغرب ومن الجنوب الزاب وبايلك التيطري عاصمة المدية[3].

ونظرا لأهمية التي تمثلها دار السلطان، كان الباشا هو من ينصب القائد الذي يراه مناسباً وقادرا على إخضاع القبائل العاصية، كما يضم البايلك مجموعة من الأوطان.[4]

تمثل دار السلطان السلطة المركزية مقر الداي وبقية الوزراء، وبها ثكنات الإنكشارية وهي سبع ثكنات وميناء مدينة الجزائر[5].

و إلى جانب دار السلطان ، فقد قسم الأتراك العثمانيون الجزائر إلى بايليكات ، و يعرف البايلك بأنه الأساس في السلطة و الإقليم السياسي نفسه ، حيث يمارس فيه الباي سلطته ، و هو وحدة حكم جهوي تابعة لدار السلطان ، إذ سلطة الباي هي سلطة إقليمية للإيالة ، تكون فيها دار الإمارة التي يقطن بها الباي المركزي الجهوي ، بينما يقطن حاكم الأيالة في

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 60

[2] ينظر الملحق الأول، ص69.

[3] جبور ميلودية: ظاهرة الاغتيال السياسي في نظام الحكم العثماني بالجزائر (1519-1830)، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2014-2015، ص 37,

[4] احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 48.

[5] جبور ميلودية، المرجع السابق، ص 34.

دار السلطان ، التي هي مركز الحكم لإيالة الجزائر[1]، وعلى هذا الأساس فقد قسمت الجزائر إلى ثلاث بايليكات، و حسب أحمد توفيق المدني ، فإن حسن بن خيرالدين هو أو من وضع أسس هذا التقسيم[2]

بايلك التيطري:

لا يعرف على وجه التحديد تاريخ إنشاء بايليك التيطري، فأقدم وثيقة ذكر فيها هذا البايلك تعود لسنة 1548[3] ، غير أن مؤرخا فرنسيا يرجع تاريخ تأسيسه إلى سنة 1540[4].

كان مقر البايليك في مدينة المدية، رغم أن الباي كاين يتنقل بين المدية وبرج سباو[5]، ويعد بايلك التيطري أصغر البايلكات مساحة، فهو يمتد من حدود دار السلطان شمالا إلى الزاب شرقا، ومن بلاد الجريد جنوبا إلى معسكر غربا[6].

بايلك الغرب:

يعتبره المزاري ثاني الأقاليم مرتبة وذلك لأن الترك تولوا على الجهة الغربية وجعلوا فيها بايا قبل الجهة الشرقية، عاصمته الأولى مازونة وأول باياتها حسن بن خيرالدين، بعد وفاة الباي السابع الذي بقي 11سنة في الحكم، نقلت عاصمة البايلك إلى تلمسان، ثم قلعة بني راشد ثم

[1] عبد الجليل رحموني: العلاقة بين السلطة المركزية والبايليكات في الجزائر العثمانية، أطروحة الدكتوراه، جامعة جيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الجزائر 2019-2020، ص 20.

2 أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ، ص ص: 331-332.

[3] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 88.

[4] المرجع نفسه، ص90.

[5] بوشيبة فائزة: التنظيم الإداري في بايلك التيطري خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، العدد1، مجلد 11، الجزائر 2010، ص89.

[6] عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص89.

صارت معسكر، ثم وهران، ثم عندما فتحها الأول 1708م بعدما أصبحت مستغانم واستمر الحال إلى انقطاعهم[1].

بايلك الشرق:

اختلفت المصادر التاريخية حول التاريخ الدقيق لتأسيس بايلك الشرق، غير أن سنة 1567 تعد التاريخ الأكثر ترجيحا[2]، ويعود هذا الاختلاف إلى الصعوبات التي واجهها الأتراك أثناء توغلهم في الجهة الشرقية من المغرب الأوسط، وفي هذا التاريخ تم تعيين أول باي لهذا الإقليم رمضان تشولاق الذي استمر حكمه سبع سنوات (1567م-1574م)[3]

ويعتبر من أكبر الولايات الموجودة في الجزائر حيث أنه يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء، وكانت مدينة قسنطينة عاصمة المقاطعة[4]، غير أن الملفت هنا أن اختيار قسنطينة كعاصمة لبايلك الشرق تأخر هو الآخر، ولعل الفضل في هذا الاختيار يعود للشيخ الفكون وعائلته، فقد نجح هذا الشيخ في إقناع أهالي قسنطينة بالحكم التركي باعتبارهم ممثلين للخلافة الإسلامية العثمانية[5].

المبحث الثالث- التنظيم الإداري على مستوى السلطة المركزية

إن المقصود بالتنظيم الإداري هو المناصب والهيئات التي مارست السلطة السياسية على المستوى المركزي ونقصد به مدينة الجزائر ودار السلطان.

---

[1] المزاري ابن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا أواخر القرن 19، تح: يحي بوعزيز، جز 1، دار الغرب الإسلامي بيروت1990، ص 270

[2] بهلول ربيعة، المرجع السابق، ص ص: 85-86.

[3] المرجع نفسه، ص: 86، نقل ذلك عن مصدر هام في تاريخ مدينة قسنطينة، وهو كتاب محمد صالح بن العنتري المسمى: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة أو تاريخ قسنطينة، والذي حققه يحيى بوعزيز.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 63.

[5] ربيعة بهلول، المرجع السابق، 86.

أولا- على مستوى الهيئات الإدارية:

الديوان: في بداية العهد التركي بالجزائر، لم يكن الديوان مؤسسة قائمة بذاتها، بل كان مجلسا للشورى، يجمع الأتراك وأعيان مدينة الجزائر، بلغ أعضاء الديوان الكبير ألفي عضو، وكان الهدف من هذا المجلس مناقشة الأمور المشتركة والتعاون ضد الأخطار الخارجية[1]، ونتيجة للعدد الكبير من الأعضاء، كانت المناقشات تتم في فوضى عارمة، مما استدعى تغييره بالديوان الصغير، حتى يتم النظر في الأمور بسرعة وفعالية، ويسهل مناقشة القضايا المطروحة، ويسرع من عملية اتخاذ القرار، هذا الإصلاح كان على يد علي آغا[2].

كان الديوان الصغير يضم حول الباشا كلا من آغا الإنكشارية، المفتي، القاضيين الحنفي والمالكي المعينين من طرف الباب العالي، والخوجات الأربعة الكبار، وأربعة وعشرين من كبار ضباط الإنكشارية برتبة آياباشي، بالإضافة إلى الموظفين السامين الذين يمكن أن نصفهم بوزراء الباشا[3].

داخل الديوان واجتماعاته، كانت تتشكل فرق منهم رياس البحر، الذين كان لهم تأثير كبير على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالسلم والحرب، كما كان الديوان يضم جماعات مسؤولة في أحيان كثيرة عن اغتيال الأغوات أو أحد أعضاء الديوان[4].

ففي فترة البيلربايات، كان المجتمعون من أعضاء الديوان يتوجهون إلى البيلرباي في نهاية اليوم حتى يعرضوا عليه نتائج اجتماعهم[5]، وهذا ما يبيّن القوة التي كان يتمتع بها الديوان حتى على الباشا نفسه، فهو ذو سلطة نافذة على البايلك، حيث يستطيع تثبيت وعزل الباي خلال

---

[1] جبور ميلودية، المرجع السابق، ص37.

[2] محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، منشورات دار البصائر، الجزائر2011، ص111.

[3] المرجع نفسه، ص111.

[4] جون وولف، المرجع السابق، ص129.

[5] جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر1987، ص 44.

تقديمه للدنوش[1]، ومن مهامه الأخرى التجديد السنوي للوظائف في المناسبات الدينية، وذلك بتجديد الثقة في الباشا الحاكم وإلباسه الخلعة السلطانية، كما يمكنه إنهاء مهامه ومنحها لآخر[2]

الأوجاق: بعد إعلان خير الين تبعيته للسلطان العثماني سليم الأول، أرسل له هذا الأخير ألفي جندي من الإنكشارية من خيرة جنوده مسلحين بالبنادق، وعددا من رجال المدفعية مه مدافعهم، وسمح السلطان لقرابة أربعة آلاف متطوع تركي بالانتقال إلى الجزائر مع تمتعهم بنفس امتيازات الإنكشارية، إضافة إلى جنود خير الدين، وكانوا بذلك أساس التشكيلات العسكرية لأوجاق الجزائر، وهم مشكلون من عناصر تركية بالأساس[3].

لقد كان بقاء السلطة العثمانية في الجزائر مرهونا بقوة أوجاق الإنكشارية التي شكلت عماد الجيش النظامي للإيالة، لذا فإن هذه السلطة حرصت دائما على تجديد عناصره – كلما اقتضت الحاجة– من أقاليم الدولة العثمانية كالروميلي وجزر بحر ايجه والأناضول بشكل خاص[4].

وقد ذكر بيير دان بهذا الشأن أنه إذا " حصل إن كان الأتراك بالذات قلة نتيجة لكونهم ماتوا أم لكونهم رجعوا إلى أوطانهم، فإن الباشوات الجدد الآتون من القسطنطينية يأتون معهم بآخرين، وإلا فإنهم يذهبون لجلبهم من المشرق"[5].

---

[1] شارف رقية: تشكل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 03، الجزائر 2011، ص142.

[2] بن جبور محمد: صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17و18م، رسالة ماجستير، جامعة وهران 2002-2003، ص5.

[3] محرز أمين، المرجع السابق، ص113.

[4] المرجع نفسه، ص114.

[5] Pierre Dan, Histoire de Barbarie et des ses corsairs, 2 Eme edition, Paris 1649, p107.

ولم يكن الأوجاق مقصورا على العنصر التركي وحده، إذ كان يسمح للأعلاج والكراغلة بل وحتى الذميين، أي اليهود الذين تخلوا عن دينهم وصاروا مسلمين بالانخراط في صفوف الأوجاق[1].

فور وصولهم إلى الجزائر، كان المجندون الجدد يدرجون في إحدى وحدات الإنكشارية، التي كانت تضم في أغلب الأحيان من عشرة إلى عشرين رجلا، تحت قيادة ضابط برتبة أوضاباشي، وقبل مباشرتهم لخدمتهم العسكرية، كانوا يخضعون لتدريب صارم يؤهلهم لمهمتهم الجديدة، وخلال القرن السادس عشر، بقي تعداد الإنكشارية ثابتا في حدود ستة آلاف رجل[2].

وفي بداية القرن 17م، ارتفع عددهم إلى عشرة آلاف محارب، ستة آلاف منهم من الإنكشارية يشكلون القوة العسكرية الرئيسية، ومع تزايد نشاط الغزو البحري والاضطرابات في البلاد، زاد عدد الإنكشارية؛ ففي سنة 1625م، بلغ عددهم عشرة آلاف، كان منهم في الخدمة تسعة آلاف، لكن عددهم أخذ في الانخفاض، حتى وصل إلى 6 آلاف سنة 1664م، وذلك بسبب الطاعون، غير أن عددهم في العقود الأخيرة من القرن 17م بلغ 12 ألفا، وهذا بسبب الحروب المتوالية مع الإيالة التونسية والسعديين في المغرب[3].

إلى جانب الدفاع عن البلاد، كانت إحدى المهام الرئيسية للجيش تتمثل في جباية الضرائب، ولهذا الغرض كانت تشكل محلات في البايلكات الثلاث لضمان تحصيل الضرائب[4].

هذه المحلات كانت تعسكر خارج المدن الرئيسية، ويقودها ضباط كبار في الإنكشارية، وكانت في ذاك مدعومة من فرق نظامية وغير نظامية، وقد أقام الأتراك شبكة من النوبات أو الحاميات في المدن الرئيسية والمواقع الاستراتيجية، وكان لكل نوبة قائد يعرف بأغا النوبة،

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص100.

[2] محرز أمين، المرجع السابق، ص114.

[3] المرجع نفسه، ص114.

[4] نفسه، ص115.

وكانت الخدمة في النوبة إجبارية لمدة سنة كاملة، ونتيجة لذلك، كان جنود الإنكشارية يتلقون رواتب تتراوح بين 4 دوبلات وأربعين دوبلة، مع رفع هذه الرواتب في مناسبات معينة[1].

ثانيا- الموظفون السامون في الدولة:

الخزناجي: يتم تعيينه من طرف الداي والديوان، الشروط المعتمدة في توظيفه أن يكون تركياً مخلصا ومواليا حتى وإن لم يكن كفءً أو غير متعلم[2]، وقد تزايدت أهمية هذا المنصب، حتى صار الخزناجي المرشح الأول لتولي وظيفة الداي، وكان ذلك منذ وفاة الداي على شاوش سنة1718م[3].

حظي الخزناجي بصلاحيات واسعة، فهو يحمل مفاتيح الخزينة ويحرص على جلب المال اللازم لدفع رواتب الجنود[4]، وكان بذلك يتحكم في العصب الحيوي للإيالة، وبالإضافة إلى متابعة مصادر الدخل والتصرف في الأموال التي يجب إنفاقها، وحتى أنه كان الوحيد الذي يسمح له بالدخول للخزينة رغم ان المفاتيح كانت بيد الداي[5] .

وقد كانت الخزينة تحتوي إضافة للأموال على الجواهر والأحجار الكريمة والبنادق[6]، ولهذا كان الخزناجي يقدم للداي وقت الدنوش كشفا بالأموال والمنقولات التي تم وضعها في الخزينة، وهذا ما عرف بتذاكر الخلاص[7].

---

[1] محرز أمين، المرجع السابق، ص115.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ط2، دار البصائر، الجزائر 2008، ص200.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط3، دار البصائر، الجزائر2012، ص173.

[4] Venture de Paradis: Tunis et Alger au 18e siècle. memoires et observations, la bibliothèque Arabe, 1893.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص170.

[6] Venture de Paradis, op-cit, p66.

[7] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص29.

كان الخزناجي يمارس عمله بمساعدة موظفين من الحضر واليهود لفرز النقود الحقيقية من المزيفة[1]، أما عن الأجر الذي يتقاضاه، فقد أورد الزهار في مذكراته أنه يحصل على مقدار ألفي دورو مع أثاث ومصوغ وخيل وعبيد وكسوة وبرانس وشمع وأرز من غير حصر[2] .

خوجة الخيل: وهو المكلف بإدارة أملاك البايلك بالأرياف من حقول وأحواش البايلك، يساعده في ذلك مجموعة الشّواش، وأصبح له النظر منذ نهاية القرن 18م في كراء ومبادلة واستخلاص ما توفره هذه الأملاك من محاصيل وحيوانات وغيرها[3]، غير أن أهم عمل له كان الإشراف على مزارع الدولة بمتيجة، وفي هذا المجال كان خوجة الخيل يحرص خاصة على توفير الخيول وحيوانات النقل لجيش الدولة[4]

وكيل الخرج: ومن تسمياته أيضا وكيل باب الجزيرة، يُختار من طرف الداي، وعادة ما يكون كبيرا في السن، وسبق له العمل في الأسطول البحري[5]، كان المسؤول الأول والمباشر عن الشؤون البحرية في الإيالة، بالإضافة إلى مراقبة وحساب العتاد الحربي، ومتابعة الأشغال في الميناء، كما يتولى الإشراف على صناعة السفن وتوزيع الغنائم[6].

أغا العرب: يحتل مرتبة هامة في السلك الإداري للموظفين ، فهو قائد فرق الإنكشارية ، و فرسان المخزن ، كما يعتبر أقدم جندي في الانكشارية و المسؤول الأول عن الجيش الانكشاري ، من مهامه عقاب المخالفين من الجند و في سرية تامة ، و حتى إن حولت القضية على الداي فهو يحولها لأغا العرب حتى يفصل فيها ، و قد توسعت صلاحياته لتجمع بين الشؤون الأمنية ، و تلك التي تتعلق بشؤون الجيش ، بالإضافة إلى الإشراف على

---

1 Venture de Paradis, op-cit, p107.

2 أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص41.

3 ناصرالدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص229.

4 حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص: 105-106.

5 بن جبور ميلودية، المرجع السابق، ص43.

6 ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 229.

أوطان دار السلطان السبعة التي كان قُوَادها يعملون تحت إشرافه المباشر[1]، و الملاحظ أنه نظرا أهمية و خطورة الصلاحيات أنه كان مثار حسد و تآمر من كبار الموظفين كالخزناجي .

[1] المرجع نفسه، ص ص: 228-229.

الفصل الثاني: الاغتيالات السياسية في الجزائر العثمانية (1519-1830)

المبحث الأول: دوافع الاغتيالات السياسية في الجزائر العثمانية

المبحث الثاني: أبرز الاغتيالات السياسية

يعرف الاغتيال السياسي بأنه "**عملية قتل منظمة ومتعمدة ومدبرة عن سالف تخطيط تستهدف شخصية سياسية بغرض تحييدها نهائيا من المشهد السياسي**"[1] ، وهو بذلك يختلف عن جريمة القتل العادية من حيث طبيعة الضحية المستهدفة، ومن حيث الغرض من الجريمة.

والاغتيال السياسي بهذا التعريف، جريمة قديمة قدم التاريخ، فكتب التاريخ دونت كثيرا من هذه الجرائم التي راح ضحيتها رجال سياسة بارزون؛ ففي العهد الروماني، كان يوليوس قيصر أبرز سياسي روماني تعرض للاغتيال بتواطؤ مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ، وكان ثلاثة من بين أربعة خلفاء راشدين ضحايا للاغتيال السياسي، وبعد ذلك يمدنا التاريخ بسلسلة لا تكاد تنتهي من الاغتيالات التي راح ضحيتها رجال السياسة.

غير أن الاغتيالات السياسية – كغيرها من جرائم القتل العادية– تقف وراءها دوافع متنوعة، فقد يكون الدافع شخصيا، قائما على كراهية شديدة بين السياسي ومنفذ عملية الاغتيال، وقد تقف وراء الاغتيال دوافع أخرى من طبيعة متنوعة منها ما هو سياسي وما هو عقائدي أو عسكري وغيرها من الدوافع[2]

والعهد العثماني في الجزائر، الذي امتد لأكثر من ثلاثة قرون، لم يشذ عن هذه القاعدة، وفي هذا الفصل سنحاول استعراض أهم الاغتيالات السياسية، والدوافع الكامنة وراءها خلال المرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر.

المبحث الأول: دوافع الاغتيالات السياسية في الجزائر العثمانية

أولا– الصراع بين السلطة المحلية والباب العالي:

كان خير الدين بربروس أول من تولى حكم الجزائر بعد ارتباطها بالدولة العثمانية، كما أنه رقي لاحقا إلى مرتبة قائد الأسطول العثماني " قبودان باشا"، بعدما ترك ابنه بالتبني حسن آغا خليفة له على إيالة الجزائر[3].

---

[1] أمينة السيد حجاج: الاغتيال السياسي (تاريخ من الصراعات الإيديولوجية والسياسية)، موقع مجلة السياسة الدولية، 20 سبتمبر 2021، www.siyassa.org.eg .

[2] المرجع نفسه.

[3] خير الدين بربروس: مذكرات خيرالدين بربروس، ترجمة وتحقيق: محمد دراج، الطبعة الأولى، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010 ، ص213.

فتعيين بايلربايات الجزائر من الباب العالي استمر تباعا بتولية حسن بن خيرالدين الكُرغلي من أم جزائرية، وكان بذلك أول كرغلي يرأس الإيالة، فكان عامل السمعة والنفوذ السياسي سببا في تنصيبه على رأس الأيالة.

حسن بن خير الدين باشا تولى حكم الجزائر في فترة حرجة، حيث واجه تحديات داخلية خطيرة، فقد تدخل الإسبان في شؤون الإمارة الزيانية بتلمسان، بعدما نصبوا مولاي أحمد على عرش الزيانيين، مما أثار استياء إخوته الذي لجأوا إلى الاستنجاد بحسن باشا، فلبى هذا الأخير طلبهم وقاد حملة ضد الإسبان، وتمكن من صدهم ووضع حامية عسكرية مكونة من ألف وخمسمائة جندي لحماية مدينة تلمسان[1] .

عزل حسن باشا من إمارة الجزائر لم يكن بسبب سوء العلاقة مع مملكة الفاسيين، لأنهم هم المعتدون على تلمسان، ورد فعله كان طبيعيا في الدفاع عن الأراضي الجزائرية، كما أن هذا السبب لا يعدو أن يكون مدعما لأسباب أخرى جعلت السلطان سليمان القانوني يقدم على هذا القرار، أهمها مساندة سكان الجزائر له باعتباره ابن خير الدين مؤسس الإيالة الجزائرية، إضافة إلى أنه من كرغلي من أم جزائرية، وبالتالي كان يحوز على مكانة هامة في المدينة، مما جعل السلطان يرتاب في أمره، وقدرته على الاستقلال بالجزائر[2].

ثم تأتي الولاية الثانية لحسن باشا بعد هذه الفترة العصيبة التي شهدتها الجزائر، والفوضى الخطيرة التي نتجت عن اغتيال مبعوث الباب العالي البيلرباي محمد تكرلي1556[3].

قرر حسن باشا عدم الدخول في مواجهة عسكرية مع مملكة فاس، وبدلا من ذلك خطط للتخلص من الشريف محمد المهدي سلطان فاس، بتدبير خطة لاغتياله، فأرسل الكاهية صالح مع الفرسان متنكرين كفارين من الجيش التركي، واستطاعوا التسلل إلى حرس السلطان الخاص واغتياله[4].

---

[1] ابن المفتي حسن بن رجب: تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تحقيق: فارس كعوان، مطبعة بيت الحكمة، الجزائر 2009، ص39.

[2] جبور ميلودية، مرجع سابق، ص85.

[3] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص40.

[4] المصدر نفسه، ص86.

بعد هذا الحادث، ركز حسن باشا على تعزيز وجوده الداخل، فقرر الزواج من ابنة سلطان كوكو لتعزيز نفوذه وقوته، كما فتح المجال لسكان القبائل لدخول مدينة الجزائر، وشراء الأسلحة، وشكل قوة عسكرية محلية من السكان والأعلاج[1].

إلا أن هذه الخطوات أثارت مخاوف الإنكشارية، الذين شعروا بالتهديد فاجتمعوا في الديوان، وقرروا القبض على حسن باشا وإرساله إلى إسطنبول، متهمين إياه بالعمل على التخلص منهم، واستبدالهم بجيش محلي، هذه الأحداث تبين الصراع بين حسن باشا والإنكشارية، وكيف انتهى الأمر بخلعهم له[2].

تولى حسن باشا الحكم للمرة الثالثة، بعد وفاة البيلرباي أحمد محرم باشا 1561م، وعاد مع عشرة غليوطات، تحسبا لأي ردة فعل من الإنكشارية التي كانت قد سكنت للهدوء بعد المعاملة القاسية التي تعرضت لها سابقا، وتم القبض على المتآمرين من طرف حسن باشا الذي أرسلهم بدوره إلى إسطنبول لتنفيذ حكم الإعدام فيهم[3]، مما يظهر الصرامة التي كان بتعامل بها الباب العالي مع المتمردين والخارجين عن القانون.

ومن بيلربايات الجزائر، صالح باشا وهو من الإسكندرية، تم تعيينه سنة 1551م[4]، وقد أشارت بعض المصادر إلى أن تعيينه كان في نهاية أفريل 1552م، وقد لعبت العلاقات مع السفير الفرنسي دورا في هذا التعيين[5]، حيث سعت فرنسا إلى حماية مصالحها في المنطقة.

بعد توليه المنصب، تمكن صالح رايس من تحقيق بعض الإنجازات، مثل استعادة بجاية 1555م، لكنه توفي جراء إصابته بالطاعون سنة 1556م، بعد وفاته تولي محمد بن صالح رايس منصب البيلرباي[6].

في عام 1587، أصدر السلطان العثماني فرمانا يقضي بإلغاء منصب البيلرباي، وتعويضه بمنصب الباشا، وحدد فترة الباشا بثلاث سنوات، هذا التغيير كان مبعثه المخاوف التي سيطرت على السلطان من أن يستقل بايلرباي الجزائر بكامل بلاد المغرب عن الدولة

---

1 De Grammont Henri, histoire Générale de l'Algérie, Ed: Crescenzo, Alger 1910, p87.

2 HAIDEO DE DIEGI, histoire des Rois d'ALGER, traduction de l'espagnole par de Grammont, Ed Alger livres éditions, Alger 2009, p13.

3 De Grammont, op-cit, p95.

4 ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص40.

5 HAIDO, op-cit, p91.

6 ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص40.

العثمانية، ذلك أن بلاد المغرب والحوض الغربي للمتوسط خاصة، كان ذا أهمية استراتيجية كبيرة للدولة العثمانية في صراعها ضد القوى الأوربية وخاصة إسبانيا[1].

ومع ذلك، فإن هذا التغيير الإداري لم يضمن للسلطان الحفاظ على سلطته في الجزائر كإيالة تابعة له مباشرة، حيث حمل في طياته بذور فنائه، فالتغيير في هرم السلطة لم يبن على أسس سليمة، فقد اعتمد على شراء المناصب، مما أدى إلى استفحال ظاهرة الفساد[2].

أمثلة سوء اختيار الباشوات كثيرة، مثل يوسف باشا الذي رفع الضرائب دون تحصين المدينة، وغادر إلى إسطنبول بانتهاء مدة ولايته مع الأموال التي جمعها، وهذا ما يبين سوء اختيار الباب العالي لولاته بالجزائر[3].

والجدول التالي يثبت كيف تكررت ولاية بعض الباشوات حتى لثلاث مرات، وهذا ليس نتيجة لكفاءتهم، وإنما يعود ذلك للرشوة التي كانوا يدفعونها للصدر الأعظم في إسطنبول مقابل إعادة تعيينهم كباشوات للجزائر[4]

الباشا	الولاية الأولى	الولاية الثانية	الولاية الثالثة
خضر باشا	997هـ-1589م	1013هـ-1603م	1019هـ-1610
مصطفى باشا	1003هـ-1594م	1019هـ-1610م	
سليمان باشا علج	1009هـ-1600م	1026هـ-1617م	
حسين باشا	1027هـ-1618م	1036هـ-1627م	1042هـ-1632م
خُسرف خوجة	1028هـ-1619م	1033هـ-1624م	
يوسف باشا	1044هـ-1634م	1050هـ-1640م	1057هـ-1647م
أحمد باشا	1054هـ-1644م	1066هـ-1656م	
إبراهيم باشا	1066هـ-1656م	1067هـ-1657م	

النظام السياسي الجديد كان هشا بسبب مدة الحكم القصيرة، وعدم اطلاع الباشا الجديد على تعقيدات الحياة السياسية، كما تكررت ولاية بعض الباشوات لأكثر من مرة، وتعرضوا

[1] مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1964، ص137.

[2] التر سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت 1989، ص 271.

[3] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص 64.

[4] جبور ميلودية، المرجع السابق، ص98.

لضغوطات من الديوان المكون من الإنكشارية، فصار البحث عن طريقة للتخلص من شغب الإنكشارية أمرا ملحا في هذا العهد[1].

يعتبر الخضر باشا أول الباشوات الثلاثين، حيث تولى الحكم في شهر رمضان 997هـ/1589م، وقد وصف بالطاغية المستبد[2] من قبل المصادر الأجنبية، مما ولد عدم رضى السكان على حكمه، لكن الخضر باشا ركز على تشجيع الغزو البحري لضمان دخل الأوجاق[3].

خلال هذا العهد تعرض الباشوات لضغوطات مالية كبيرة، فقتل حسين باشا الذي حبس في رمضان 1025هـ لعدم تمكنه من دفع رواتب الإنكشارية، كما أشارت المصادر الأجنبية إلى الصعوبات المالية التي كانت تهدد حكم البشوات[4].

البشوات تعرضوا لضغوطات من الجند والإنكشارية، مثل يوسف باشا الذي دخل السجن في ولايته الثانية، بسبب الطاعون الذي انتشر في تلك الفترة، وأحمد باشا المعروف بتوشان باشا، والذي تعرض للسجن بعد تمرد الجند بسبب انتشار الوباء وقلة المداخيل[5] .

كما أن الكراغلة قاموا بتمرد ضد الحكم العثماني بسبب التهميش الذي لحقهم، وكانت محاولتهم الأولى سنة 1629م، وقد تعرضوا للطرد والإبعاد من المناصب العليا في الدولة[6].

الوضع السياسي خلال هذا العهد لم يعرف حالات اغتيال في حق الباشوات المعينين، عدا إعدام الخضر باشا بأوامر من الباب العالي، وتمرد الإنكشارية وغضبهم من البشوات لعدم مقدرتهم على دفع مرتباتهم[7].

وقد بلغ التوتر أشده بين الباب العالي وأوجاق الجزائر في عهد الصدر الأعظم كوبرلي محمد باشا(1656م-1661م)، فبعد قيام الأغوات بسجن إبراهيم باشا، أرسل الصدر الأعظم فرمانا إلى خليل آغا جاء فيه: " **أخيرا لن نرسل إليكم واليا"، بايعوا من تريدون، السلطان ليس**

---

[1] جون وولف بابتست، المرجع السابق، ص137.

[2] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص44.

[3] HAIDO, op-cit, p2

[4] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص52.

[5] De Grammont, op-cit, pp :191-192

[6] Boyer pierre, le problème khoulougli dans la régence d'Alger, in romm, paris 1977, p83.

[7] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 117-120.

بحاجة إليكم، لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر، والجزائر إن كانت وإن لم تكن شيء واحد، ومن بعد ذلك إن اقتربتم من الممالك العثمانية فلن تكونوا راضين"[1].

وتنفيذا لهذا التهديد، أصدر كوبرلي محمد باشا فرمانا آخر إلى باشا مصر وشريف مكة، ينص على منع التجارة مع الجزائريين وحرمانهم من ركوب السفن العثمانية[2]، مما دفع بخليل أغا إلى إرسال وفد إلى إسطنبول لترضية الصدر الأعظم كوبرلي باشا، كما اتفق خليل آغا وأعضاء الديون على إطلاق سراح إبراهيم باشا لكن دون السماح له بالتدخل في شؤون الإيالة[3].

ولم تحل هذه الأزمة إلا بعد وفاة الصدر الأعظم محمد باشا كوبرلي وتولي ابنه محمد فاضل باشا لمنصب الصدر الأعظم سنة 1661مـ، فقد قابل هذا الأخير قره مصطفى باشا مبعوث الأغوات إلى السلطان، الذي كان محملا بالهدايا الثمينة، فتم العفو عنهم، وبناء على ذلك، قرر السلطان إرسال إسماعيل باشا كوال جديد للإيالة الجزائرية[4] .

ثانيا- غياب الاستقرار السياسي:

الأسباب التي شجعت على تغيير النظام من البشوات إلى الأغوات فهي مالية بالدرجة الأولى، فالسياسة المالية التي انتهجها إبراهيم باشا والضيق الذي صارت عليه طائفة الرياس، بعد أن استولى هذا الباشا على المنحة المالية التي أرسلها لهم السلطان العثماني مقابل دورهم في مساعدة الأسطول العثماني[5]، هذه العوامل خلفت استياء كبيرا لدى الإنكشارية والرياس معا، فزجوا به في السجن، وعيّن علي باشا خليفة له، وهذا ما سيحرم الباشوات اللاحقين من ممارسة أي سلطة في الجزائر[6].

---

[1] سامح التر، المرجع السابق، ص387.

[2] المرجع نفسه، ص388.

[3] أمين محرز، المرجع السابق، ص81.

[4] سامح التر، المرجع السابق، ص388.

[5] خير فارس محمد، المرجع السابق، ص 50.

[6] Boyer pierre, la révolution dites des aghas dans la régence d'Alger 1659-1671K in room, paris 1973, p162.

تم الاتفاق على إلغاء نظام البشوات في اجتماع الديوان، وتعويضه بنظام الأغوات لمدة شهرين قمريين، وتحولت الجزائر إلى جمهورية عسكرية، هذا التغيير كان نتيجة الصراع بين الإنكشارية والرياس[1].

خلال الفترة الممتدة بين 1659م و1671م، تعاقب على الحكم أربعة أغوات، وقد عرفوا نفس النهاية الدموية، حكم الأغوات كان نوعا من الجمهورية العسكرية المنبثقة من جماعة الإنكشارية، وغرق هذا العهد في فوضى مستمرة تخللتها انقلابات عسكرية دموية[2].

بعد هذا التاريخ أصبح وجود الباشوات صوري، حيث انتزع منهم حق دفع أجور الجند، والذي سبب مشاكل في فترة حكمهم، ويعود سلب هذا الحق من البشوات إلى اختلاسهم للأموال التي كانت ترسلها الدولة العثمانية للجزائر[3].

وكان عهد الدايات آخر الأنظمة الإدارية وأطولها في الجزائر العثمانية، هذا التحول في نظام الحكم جاء بعد فترة الأغوات الدموية، حيث أصبح الجميع يتحاشى الجلوس على كرسي الحكم[4].

الهجوم الإنجليزي على مدينة بجاية سنة 1671م، أثار ثائرة الرياس، ورغم محاولات على آغا التصدي لهم، إلا أن الأوضاع خرجت عن السيطرة، مما جعل الرياس والإنكشارية مع ينادون بمحمد تركي حاكما عليهم[5].

محمد تركي وقبل القبول بالوظيفة، اشترط الحصول على صلاحيات واسعة، بغية وضع حد لنفوذ الديوان الذي كان يتدخل في شؤون الحكم، ومن هنا بدأ عهد الدايات، حيث أصبحت له صلاحيات واسعة في الحكم[6].

يتولى الداي تطبيق العدالة في حالة الاستقرار السياسي، يتم اختيار الداي من الموظفين السامين في الدولة، مثل الخزناجي، خوجة الخيل وآغا العرب، يتم تنصيبه بحضور جميع الإنكشارية، حيث يتولى الأغا الإفصاح عن اسم الداي أمامهم[7].

---

[1] De Grammont 1887, p269

[2] التر سامح، المرجع السابق، ص288.

[3] ابن المفتي حسن بن رجب، مصدر سابق، ص64.

[4] De Grammont, op-cit, p233

[5] منور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطيل والواقع)، الجزء الثاني، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص336.

[6] De Grammont, op-cit, p233

كان الداي يبحث عن الشرعية من السلطان العثماني، حتى يظفر بفرمان التعيين والخِلْعَة السلطانية، وفي الحالات الاستثنائية، مثل الاستيلاء على السلطة بالطريقة الدموية، يُجْلِسُ المخططون أحدا منهم، حيث يلبسونه قفطان الداي المغتال وهو ملطخ يده بدمه، معلنين ذلك للعامة بطلقات مدفعية[1] .

كان للداي صلاحيات واسعة، مثل تعيين وزرائه وبايات المقاطعات الثلاث، كان يوصف بالحاكم المستبد والسيد المطلق، لكن رغم مكانته العليا وسلطته المطلقة، كان مهددا بالانقلابات والاغتيالات التي حدت من صلاحياته وجعلته حبيس قصره[2]

المبحث الثاني- أبرز حوادث الاغتيالات السياسية[3]:

أولا- الاغتيالات السياسية في عهد الأغوات (1659-1671):

في سنة 1659مـ، قام جنود الإنكشارية بالتمرد على إبراهيم باشا بسبب تأخره في دفع أجورهم، فألقوا عليه القبض وزجوا به في السجن، بأمر من مدبر العملية البلوكباشي خليل، ثم اجتمع الديوان مباشرة ليعلن نهاية عهد البشوات، غير أنه ترك للباشا حرية البقاء في الجزائر كممثل للسلطان، دون أن يتدخل في شؤون الحكم، وبهذا استولى الإنكشارية على الحكم بصفة مباشرة[4]، كما أن البشوات كانوا السبب المباشر في قيام حكم الأغوات، حيث انتزعت السلطة من يد الباشا وأسند حكم البلاد للآغا[5].

يتميز نظام الآغوات بإعطاء السلطة التنفيذية لأحد أعضاء اليولداش بحسب الأقدمية، ويلقب باسم الأغا، على شرط ألا تتجاوز مدة حكمه شهرين فقط، وأن يتم تعيينه عن طريق الانتخاب، أما السلطة التشريعية فيتولاها الديوان العسكري[6].

تداول على الحكم خلال هذه الفترة التي استمرت 12 سنة أربعة آغوات، لقوا نفس المصير، وكانت نهايتهم دموية، وهذا ما سنبينه في:

---

[7] De Tassy, op-cit, p214

[1] خليفة حماش: وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الجزء الأول، منشورات جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2016، ص35.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 216.

[3] ينظر الملحق رقم 2، ص ص: 70-71.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص127.

[5] عمار عمورة ونبيل داود، الجزائر بوابة التاريخ، الجزء الأول، دار المعرفة، الرياض، بدون تاريخ، ص200.

[6] أمينة حموش ولامية نصري، المرجع السابق، ص ص:20-21.

الأغا خليل بلوكباشي (1659-1660):

أول المتولين للحكم في عهد الآغوات، بحكم أنه كان من جملة الساخطين على حكم الباشا إبراهيم وزعيم التمرد الذي قام به الإنكشارية ضده، فلما تولى خليل بلوكباشي الحكم تحت اسم الأغا، صارت رواتب الجنود من اختصاصه، وتم انتخابه آغا ابتداء من ذي القعدة 1070هـ/1660م[1].

اتخذ خليل آغا تدابير لتنظيم مالية الدولة، وتوفير موارد إضافية للخزينة، فقام بإلغاء الغرامات المجحفة التي فرضها الباشوات على التجار، وخفض التعريفات الجمركية، وأولى عناية خاصة بمسألة الجباية، وفرض رقابة صارمة على الملتزمين، واستبدل عددا من القواد المشكوك في نزاهتهم بآخرين من صنف الأغوات المعزولين، واستطاع خليل آغا بفضل هذه التدابير توفير المال اللازم لرواتب الإنكشارية، وفي وقتها المحدد، وجمع فائضا أودع في الخزينة، مما جعل الإنكشارية تحترمه وتنظر إليه بكل تقدير[2].

ومن أهم إنجازات خليل آغا، تأسيس الجامع الجديد القائم بساحة الشهداء بمدينة الجزائر، البارز بقبته العظيمة ومناره الشامخ، بناه المهندس الحاج حبيب، وبه كان مقر ديوان الإفتاء الحنفي طيلة العهد العثماني بالجزائر، ولقد كان الإنفاق على بناء هذا الجامع من الأموال المتجمعة بخزينة " سبل الخيرات"[3].

تميزت العلاقات مع الباب العالي بغضب الصدر الأعظم كوبرلي محمد باشا من انقلاب أوجاق الجزائر باعتبار هذا الفعل خروجا عن طاعة السلطان[4].

بالإضافة إلى الاضطرابات بشرق البلاد، بسبب امتناع قبائل بايلك الشرق عن دفع الضرائب، وبروز بلاد القبائل كقوة بقيادة أمير كوكو أحمد، وبرغم من كل هذه المشاكل إلا أن خليل آغا تمكن بفضل إدارته المالية من حمل الديوان على تجديد عهدته عاما آخر[5] ، غير أنه تشبث بكرسي الحكم، ولذلك تم اغتياله في آخر أيام شهر محرم 1071هـ/أكتوبر 1660[6].

---

[1] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص54.

[2] أمين محرز، مرجع سابق، ص57.

[3] عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزء3، الطبعة1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1994، ص158.

[4] أمين محرز، المرجع السابق، ص86.

[5] المرجع نفسه، ص ص86-87.

[6] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص54.

الأغا رمضان (1660-1661):

في نفس اليوم الذي قتل فيه الأغا خليل، عهد بمنصبه لرمضان بلوكباشي المعروف باسم يورك رمضان، وفي سنة 1071هـ/1661مـ، ولتثبيت حكمه، قام رمضان آغا بتوزيع العطايا على الجنود لكسب ودهم، وهو ما جعلهم ينادونه بلقب " بابا رمضان"[1]، كما قام الأغا رمضان بنقل مجلس الحكم إلى وسط البادستان[2].

شهد عام 1661 جفافا شديدا و تواصلت ثورات بايلك الشرق ، هذا الجفاف تسبب في مجاعة و تراجع النشاط الاقتصادي ، دفع هذا الوضع رمضان آغا إلى تشجيع الغزو البحري لتعويض العجز المالي ، لكن مع تفاقم الأوضاع لم يستطع رمضان آغا و أعضاء مجلسه من التحكم في سوق البادستان، مما أثار حنق الانكشارية ، فثار جنودها و قتلوا رمضان آغا و مقربيه في وسط البادستان[3] ، و كان ذلك في 10 سبتمبر 1661مـ ،أما سبب القتل فيعود إلى تملكه قسما من غنيمة القمح أكبر من حقه ، أما باقي أعضاء مجلسه ، فقد فروا إلى المرسى ،و استولوا على قارب جيد و هربوا[4].

الأغا شعبان (1661-1665):

وصف بأنه كان رجلا مدبرا لكنه كان أسير شهواته[5]، كان علجا برتغالي الأصل، بعد انتخابه تعرض لمحاولة اغتيال من تدبير إبراهيم باشا، فذهب ضحيتها جلبي بن يوسف نسيب محمد باي قسنطينة الذي كان ضمن القتلى خلال الثورة، هذا الأمر زاد الشقاق بين بايلك قسنطينة والسلطة المركزية في الجزائر، أحجم شعبان آغا عن متابعة المتورطين، وبدلا من ذلك عقد اتفاقا مع برجوازية مارسيليا لتقديم تسهيلات تجارية لهم في مرفأ سطورة، ورغم أن هذا الخلاف تم تسويته إلا أنه حدث في ظرف حرج من تاريخ الأيالة[6].

---

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2] أمين محرز، المرجع السابق، ص ص: 87-88.

[3] المرجع نفسه، ص94.

[4] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص55.

[5] التر سامح، المرجع السابق، ص389.

[6] أمين محرز، المرجع السابق، ص ص:97-98.

تمردت الإنكشارية وقتلت الأغا شعبان، ثم عيّن مكانه الأغا على الذي توصل لمعاهدة جديدة مع الفرنسيين[1].

تلك الخسائر التي لحقت بالبحرية الجزائرية حمّل الإنكشارية تبعاتها للآغا شعبان الذي اعتبروه شؤما عليهم، خاصة في ظل تواصل الوباء الذي فتك بالسكان، وهكذا فقد دبرت مكيدة للتخلص منه واغتيل في الأشهر الأولى من سنة 1664م، رغم غموض ظروف وفاته[2].

الأغا علي (1665-1671):

الأغا علي يعتبر أول من جمع بين السلطة العسكرية و المدنية ، و اعطي له حق التصرف في مالية الدولة و خزينتها ، فكان بذلك أول من لقب بلقب الحاكم[3]، و تمثلت الإصلاحات التي قام بها في ألغاء لآخر اختصاصات الوالي الإدارية ،و تنحية هيئة الأغوات المعزولين، كما عدل تشكيلة الديوان الخاص الذي كان يترأسه شخصيا؛ حيث صار يتكون أساسا من أصحاب المناصب الوزارية ، الخوجات الأربعة الكبار بالإضافة إلى نخبة مختارة من الأوجاق و هم : آغا الانكشارية ، الكاهية، و أربعة و عشرون آياباشي و أربعة و عشرون بلوكباشي و أربعة وعشرون أوضاباشي ، أي ما يربو عن ثمانين شخصا في المجموع، و حرص من جهة أخرى على توزيع المناصب الإدارية في الدولة على كبار الأوجاق الموالين له[4]، فكان من أهم إنجازاته تعديله للديوان الذي كان يعقد اجتماعاته في فوضى عارمة و استبدله بالديوان الصغير[5]

الظروف السيئة التي مرت بها البحرية جعلت طائفة رياس البحر ترفع شكاوى في حق علي آغا، متهمة إياه بإهمال البحرية، لكنه استطاع تبرئة نفسه من التهمة بتدخل من فرنسا، وأمام استمرار الأوضاع على حالها، دبر الإنكشارية تمردا ضد الأغا علي، لكنه تمكن من إحباطه والنجاة بنفسه[6].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص85.

[2] سامح التر، المرجع السابق، ص391.

[3] عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص165.

[4] جمال قنان، المرجع السابق، ص80.

[5] أمين محرز، المرجع السابق، ص111.

[6] سامح التر، المرجع السابق، ص398.

ورغم كل الاحتياطات التي اتخذها، إلا أنه لم ينجو من محاولة الاغتيال التي تكللت بالنجاح، حسب ما يذكره بان المفتي في قوله: " كان هذا الأمير – أي على آغا – يتلهى مع بعض الحضر من بينهم طوبال وبن المهدي، فأدركه بعض البائسين بطلقة نار وقطعوا رأسه[1]

ثانيا- الاغتيالات خلال عهد الدايات (1671-1792):

الداي محمد التريكي:

ينتمي هذا الداي لطائفة الرياس، وهو أول من افتتح عهد الدايات، كان قائدا للأسطول البحري الجزائري، كان طاعنا في السن عندما تولى منصب الداي، حيث كان يبلغ الثمانين من عمره[2]، منح لقب دولاتي، أشرك معه في الحكم صهرة حسن شاوش، ويرجع ذلك إلى كبر سنه الذي لم يسمح له بتولي شؤون الإيالة[3].

بابا حسن الذي كان الحاكم الفعلي للإيالة، اعتمد أسلوب القسوة والصرامة لضبط الأوضاع المضطربة، ومع ذلك فإن الاستقرار لم يتحقق، بسبب الحملة الفرنسية بقيادة دوكين، مما أدرى إلى انسحاب الداي محمد التريكي من السلطة وتكليف بابا حسن بتسيير شؤون الأيالة بعدما اتجه الداي إلى طرابلس الغرب[4].

أقدم الداي بابا حسن على تسليم الأسرى للفرنسيين بعد حملة دوكين دون استشارة الديوان، مما أثار غضب الإنكشارية، مما دفع بهم إلى اغتياله ليلا عندما هبط إلى المرسى، فتم إعدامه خنقا من طرف أحد جنود الإنكشارية[5].

الداي شعبان (1690-1695):

تولى الحاج شعبان خوجة دولاتي الحكم في 24 ذي الحجة 1101الموفق لسنة1690[6]، تقاسم الحكم مع الباشا، وكان الداي شعبان من أكبر قادة الإنكشارية[7]، يصفه برنار التونسي

---

[1] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص66.

[2] ابن حمادوش الجزائري، لسان المقال في النبأ عن النسب والحال، تحقيق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص247.

[3] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص55.

[4] De Grammont, op-cit, p249

[5] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص62.

[6] المصدر نفسه، ص56.

[7] منور مروش، المرجع السابق، ص33.

بأنه كان رجلا صالحا يصوم الاثنين والخميس لكنه كان ظالما للناس[1] ، وهذا ما يبين التناقض في شخصية الحاج شعبان، ويمكن أن يكون وصف برنار التونسي غير موضوعي بسبب الصراع بين الداي شعبان والتونسيين.

إن التحالف بين حاكم تونس وسلطان المغرب مولاي إسماعيل، كان يهدف إلى شن حملة مشتركة على الجزائر، قام مولاي إسماعيل بحصار تلمسان سنة 1692[2]، مما دفع بالداي شعبان إلى تجهيز حملة كبيرة لمواجهته بمساعدة من البايليكات الثلاث وقبائل زواوة، تقابل الطرفان في نفس السنة، ورغم التفوق العددي لقوات مولاي إسماعيل، إلا الجزائريين كبدوا قواته قدرت بخمسة آلاف قتيل، مما أدى إلى انسحابه عن تلمسان[3].

أظهر الداي شعبان قوة وجدارة عسكرية في قهر أعدائه، وخاصة في حملته على تونس سنة 1694[4] ، غير أنه عُزل، وتم اقتياده إلى دار الأغا وأغلق عليه، وحبس عشرة أيام، وتعرض للتعذيب ليقر بالمكان الذي خبأ فيه أموال الخزينة، ليُغتال[5] بتاريخ 15 أوت 1695، ذلك أن الباشا الجديد أحمد سارع إلى قتله، رغم أن الداي شبعان اشترط إطلاق سراحه مقابل الإقرار بمكان وجود الخزينة[6]، وبذلك كانت حرب تونس سببا هاما في نهاية الداي شعبان الذي أثار غضب الإنكشارية.

الداي مصطفى (1700-1750):

تولى منصب الداي يوم الجمعة 6 صفر 1112هـ/1700مـ[7]، وكان صعوده إلى السلطة بطريقة سرية بعد تنحي حسن شاوش(1698مـ-1700مـ) من الحكم خوفا من النهاية المأساوية، ففضل التنازل عن السلطة للداي مصطفى[8].

---

[1] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق ص57.

[2] De Voulx, Notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, imprimerie du gouvernement, alge1852, p9

[3] De Grammont, op-cit, p361

[4] De Voulx, op-cit, p5

[5] De Grammont, op-cit, p266

[6] جبور ميلودية، المرجع السابق، ص123.

[7] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص58.

[8] سامح التر، المرجع السابق، ص454.

الداي مصطفى عامل سلفه بطريقة حضارية وإنسانية، فمنحه 4آلآف، وحيّاه بطلقات مدفعية أثناء مغادرته[1] ، هذا التصرف يبدو استثنائيا في عهد ساد فيه الصراع على السلطة الذي ينتهي غالبا بالدم، ويمكن أن يكون الداي مصطفى قد سلك هذا السلوك احتراما لسلفه الذي اعتزل الحكم بطريقة هادئة تجنبا للفوضى.

الداي مصطفى كان آغا الصبايحية قبل توليه الحكم، نعتته الكتابات المحلية بأهجي مصطفى[2]، وقد أجمل محمد بن ميمون حكم هذا الأخير في قوله: " طغى في هذا البلاد واستوى في ذلك عنده العالم والجاهل...عامل الناس أسوء معاملة.... واشتغل بنهب الأموال وإجراء المظالم"[3]، وقد أكّد بن المفتي هذا الحكم، فقال فيه: " عمل على سلب الناس وبلغ ثمن الميرة مبالغ مفرطة"[4].

في بداية حكمه، بادر مصطفى داي إلى رد الاعتبار للإيالة، بعد الهزيمة التي مني بها جيشها أما تونس، إذ سار ليها في قوة ضد مراد باي، واشتد القتال بين الطرفين إلى أن تدخل الباب العالي لإيقافه فتم ذلك[5]، لكن الحرب تجددت سنة 1705م، لأن الداي مصطفى خرج نحو تونس بحثا عن المال لدفع أجور الإنكشارية خاصة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري[6].

ففي رسالة القنصل الفرنسي بتاريخ 26 ديسمبر 1703 ، أشار القنصل الفرنسي إلى أن الداي " شخص مهذب ، لكنه مثقل بهموم الانكشارية و سوء مداخيل الغنائم"[7]، ففي حملته هذه ، استطاع السيطرة على الكاف و حاصر مدينة تونس ، و رغم الانتصار المحقق إلا أن الداي رفع الحصار عن مدينة تونس ليلا و بكل سرية ، ثم قفل راجعا إلى الجزائر[8]، و يشير de Grammont بشأن هذه الحملة أن سبب الانسحاب يعود لقلة المؤونة و اقتراب فترة

---

[1] ابن حمادوش الجزائري، المصدر السابق، ص227.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق: محمد عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص123.

[4] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص68.

[5] سامح التر، المرجع السابق، ص452.

[6] De Grammont, op-cit, p271

[7] De Grammont, correspondances du consuls d'Alger (1690-1742), libraire Ernest Leroux, paris1890, p102

[8] Ibid, p272

الاضطرابات الجوية نهاية شهر أكتوبر و بداية شهر نوفمبر، علاوة على موت أكثر من 800 عنصر من عناصر جيش الداي[1].

كما أن الداي مصطفى انسحب من تونس سبب الظروف الجوية السيئة، ومخاوف من استغلال التونسيين لهذا الوضع لارتكاب مذبحة ضد الجيش الجزائري، هذا الانسحاب اعتبره الإنكشارية في الجزائر ضعفا وهزيمة، مما كان سببا في اغتياله، وهناك روايتان حول مقتله؛ الأولى تشير إلى أنه قتل في ضريح سيدي امبارك، بعد أن أغلق عليه الباب، بينما تشير الثانية إلى أنه قتل في منزله الريفي بعد عودته من تونس[2]

غير أن مصادر أجنبية أخرى، تقول إنه فر إلى القل أين وقع بين أيدي الإنكشارية، الذين أهانوه بعد حمله على حمار سخرية منه، ليتم اغتياله في 5نوفمبر 1705م، ولحق التعذيب بزوجته وابنته من طرف الداي حسن خوجة، بحثا عن مكان المال الذي خبأه الداي المغتال مصطفى[3].

الداي محمد بكداش باشا (1070-1710):

تولى الحكم يوم الجمعة 28 ذي القعدة1118هـ/1707م[4] ، كان يشغل منصب دفتر دار الداي حسين خوجة شريف، غير أن هذا الأخير عدل عن رأيه وقرر في سرية الزج بثلاثة من الأتراك ومنهم بكداش في السجن[5]، ويوعز ابن ميمون تصرف الداي حسين خوجة إلى الوشاية، إذ يقول:" سعى حساده بينه وبين الداي، فبقي برهة في قبضة الأمير...ثم من الجزائر انتفى"[6].

لكن سياسة الداي حسين خوجة بإبعاد من يشك فيهم لم تأت بنتيجة، فبعد نفيهم إلى طرابلس الغرب، عزموا على العودة إلى الجزائر مرورا بتونس، أين مد لهم باي تونس يد المساعدة،

---

[1] Ibid, p272

[2] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص69.

[3] De Grammont, op-cit, p272

[4] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص59.

[5] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص135.

[6] المصدر نفسه، ص138.

حسب صاحب التحفة المرضية الذي أكد أنه باي تونس " أعطاهم الزاد والخيل إلى أن وصلوا إلى البساتين"[1].

وعن نسب محمد بكداش باشا، فهو محمد بن علي بن محمد النكدي المنشأ[2]،مجيئه للجزائر كان في سن مبكرة بعد دخوله الجندية سنة 1086هـ، ارتقى لحمل راية العسكر وخلال سنة 1112هـ، تولى تقسيم الخبز على العسكر ليصبح دفتر دار إلى غاية سنة 1117هـ، وعلى خلاف سابقيه من دايات الجزائر، انضم إلى طريقة قاسم بن محمد الساسي في عنابة أثناء وجوده في الجندية [3].

إليه يرجع الفضل في تحرير وهران للمرة الأولى سنة 1708م، بعد فشل محاولات سابقيه، ويؤكد ابن سحنون أنه: " أقام أسواق الجهاد وصرف إليه الجد والاجتهاد"[4]، ورغم ما تميّز به من خصال، وما أحرزه من انتصارات إلا أن ذلك لم يشفع له عند الإنكشارية، ففي ظل تأخر جرايات الجنود والعجز المالي للخزينة، دبر هؤلاء خطة لاغتيال ونجحوا في تنفيذها في 21 محرم 1122هـ/1710م[5].

الداي إبراهيم باشا 1710:

ارتبطت سيرة هذا الداي بمساوئ كثيرة من السفاهة والظلم، مع تعطشه للدماء وتهاونه في شؤون الإيالة، واهتمامه بإرضاء نزواته وشهواته التي كانت السبب الرئيس الذي أودى بحياته، وكان اهتمامه بإشباع شهواته لدرجة قادته للاعتداء على زوجة أحد الرياس، مما دفع هذا الأخير للانتقام منه[6].

ويذكر بان المفتي أنه قُتِلَ أعلى قصره بعد دفاع مستبسل، ودفن قرب سيدي الكتاني، بجانب سيدي يعقوب قريبا من السبعة رجال صالحين، وقد لحقه الانتقام حتى بعد موته، إذ تعرض

[1] ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص109.

[2] أبو القاسم سعد الله: أربع رسائل لباشوات الجزائر وعلماء عنابة، مجلة الثقافة، العدد 51، الجزائر1979، ص16.

[3] جبور ميلودية، المرجع السابق، ص128.

[4] ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص108.

[5] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص60.

[6] سامح التر، المرجع السابق، ص462.

قبره للتشويه فحطم شاهده قطعًا قطعًا، وحتى علماء المدينة نبذوا حكمه ومنهم ابن المفتي الذي قال عنه: " محا الله ذكراه كما أضّل الله مسعاه مدة حياته"[1].

الداي محمد حسن باشا (1718-1724):

لقب بمحمد الأفندي، تولى الحكم يوم الأربعاء 5 جمادى الأولى1130هـ/1718مـ[2]، وعرفت البلاد في عهده الكثير من المصائب والمحن، وعمّ الاستياء سكان بلاد القبائل الذين امتنعوا عن دفع الضرائب بعد إقدامهم على تحطيم برج منايل، هذه الأزمات المتوالية مهدت الأرضية لتشويه سمعته وحكمه، ومن هنا اختار الإنكشارية الانقلاب عليه متذرعين بمعاقبته لبعض الرياس[3]، فاستغل المتمردون زيارته لتحصينات الميناء فرموه بعدة طلقات نارية، وكان مقلته على يد الإنكشاري أوسطي موسى[4].

الداي إبراهيم كوتشوك (1745-1748):

عيّن بفرمان من السلطان العثماني محمود خان في 24 رمضان 1158هـ/1745مـ[5]، تعرض لمحاولة اغتيال بعد ثلاث سنوات من حكمه من طرف الكراغلة، ولمواجهة الوضع، أرسل قوة عسكرية تمكنت من استرجاع مدينة الجزائر، غير أنه توفي بشكل مفاجئ في 3فيفري 1748، ورجّحت أغلب الاحتمالات موته مسموما بتدبير من الكراغلة[6].

الداي محمد بن بكير باشا (1748-1754):

ولد الداي محمد بن بكير في العاشر من جويلية1688مـ بقرية مانمان بأزمير[7]، تمكن هذا الداي من مواجهة الفوضى الناتجة عن تراجع مداخيل الجهاد البحري بصرامة كبيرة، لكن تولدت لديه شكوك أضحى بسببها لا يثق في أحد، فطغى في سفك الدماء[8].

وعلى غرار باقي الدايات، شكلت الأزمات والكوارث التي تجتاح البلاد سببا في نشر الفوضى وتدبير الانقلابات، بالإضافة إلى تدهور العلاقات الفرنسية الجزائرية وخشية الجند من عودة

---

[1] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص60.

[2] المصدر نفسه، ص61.

[3] جون وولف، المرجع السابق، ص386.

[4] ابن المفتي، المصدر السابق، ص61.

[5] المصدر نفسه، ص63.

[6] De Grammont, op-cit, p320

[7] De Voulx, Mort du Mohamed koga en1754, in R. A. N. N16,1872, p32

[8] سامح التر، مرجع سابق، ص514.

الصراع مع فرنسا، ولتحاشي ذلك، استغل أحد الإنكشارية وهو أوزون حسن اجتماع الديوان لتقديم معاشات الجنود، لتنفيذ مخطط لاغتيال الداي محمد بن بكير، فقطع رأسه بضربة من سيفه وكان ذلك في 11 ديسمبر 1754[1].

[1] أحمد توفيق المدني، محمد بن عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص50.

الفصل الثالث: انعكاسات الاغتيالات السياسية على مصير الإيالة

المبحث الأول: تأثير الاغتيالات السياسية

المبحث الثاني: دور الاغتيالات السياسية في سقوط الإيالة الجزائرية (1792- 1830):

المبحث الأول: تأثير الاغتيالات السياسية:

1-تأثيرها على السلطة:

الاغتيالات السياسية صاحبت حكام الجزائر خلال العهد العثماني مع اختلاف الأنظمة السياسية الأربعة عهد البايلربايات الباشوات الأغوات والدايات، ولذلك حرص كل باشا في الجزائر على أخذ احتياطاته لتفادي المصير أو النهاية المأساوية، وكحل مبدئي لابد من تشجيع التداول السلمي على السلطة وتجنب الصراعات الدموية، من ضمن الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد إخفاء وفاة الداي، حتى يتم البحث عن خلفه بين كبار المسؤولين والموظفين في الدولة، وهذا ما تم عند وفاة الداي محمد عثمان سنة 1791م.

إذ ذكر الزهار في مذكراته لتجنب الاغتيال قوله:".. لما توفي الداي محمد تكلم على برغل وهو وكيل الحرج مع الخزناجي حسن أنه إذا توفي الباشا يرسل له خليفة ليتولى بعده، وخوفا من على الأغا الذي كانت له نوايا في الحكم (...)، ولما كان وقت الضحى استقدمه خفية، عندها حمل على الأغا بنادق صغيرة واتجه إلى القصر، لكن حسن الخزناجي كان متفطنا إذا أمر القبض عليه ثم نفيه إلى القلعة حيث وجد مذبوحا وهذه طريقة اعتمدها أغلب الدايات لتخلص من المنافسين أو العناصر التي قد تهددهم[1].

ومما بادر إليه حسن خوجة الذي حكم الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1705 ـ 1707م، لما ارتقى دايا إلى عزل كل من يخالف سياسته من الأوجاق خاصة تلك العناصر التي لها كلمة العليا على الجند تجنبا للتحريض والدسائس[2].

وبادر بعض الدايات الآخرين حفاظا على حياتهم إلى التنازل على السلطة أمثال داي حسن شاوش الذي تولى في 26 ذي الحجة 1109هـ ـ 1698م[3] ، ولأنه تنازل عن منصبه،

[1] أحمد شريف الزهار، المصدر سابق ص 51 ـ 52.

[2] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 29.

[3] ابن المفتي حسن بن رجب، المصدر السابق، ص 56.

وانسحب من وظيفته التي قد تكون في أغلب الأحيان سببا في قتله، وقوبل بمعاهدة لائقة ومنح مركبا للمغادرة إلى طرابلس الغرب.[1]

ومن الاحتياطات الأخرى الاستعانة بالجواسيس والمخبرين الذي كان لهم دور مهم في تقصي الأخبار ونقلها إلى الداي الذي يتخذ الإجراءات اللازمة حينها للحيلولة دون تنفيذ المتآمرين لدسائسهم، وهذا ما نجد له إشارة واضحة في حرب إسبانيا للجزائر، عندما سأل الخزناجي داي محمد عثمان إن كان على علم بها فأجابه الداي " إن الخبر يأتيني من الرجل إذا انقلب في فراشه فكيف بهذا.[2]

وكان حرص بعض الباشوات على تفادي الاغتيالات التي استهدفتهم داخل قصر الجنينة، من خلال اتخاذ بعض الإجراءات، ومنهم الداي كورد عبدي1724م ـ 1733م الذي أنشأ حرسا خاصا لتفتيش ونزع السلاح لكل شخص يريد مقابلته، كما عين قبل وفاته خلفا له في الحكم حفاظا منه على الاستقرار السياسي.[3]

ومن واجبات الدايات الاحتفاظ بمفاتيح المدينة وأبواب الثكنات عند الغروب لتفتح في نفس الوقت صباحا، فهذه الطريقة طبقت للحيلولة دون حدوث الانقلابات والتي كثيرا ما تحدث في الليل.[4]

وتجلى حرص الباشوات على تحصين مقر الحكم، حيث أعطى شالر وصفا له من الناحية الخارجية نستنتج منه أنه مكان يسهل الدخول إليه." فهو يفتقد للخنادق والممرات والتحصينات[5] عكس الناحية الداخلية، فقصر الجنينة بني بشكل هندسي يصعب على أصحاب الدسائس القيام بما ينوونه، إذ ورد وصفه في مذكرات كاثكارت أحد أسرى الذين عملوا فيه قوله:" من الباب الخارجي يجد الداخل إلى اليسار بلاطا واسعا.. (...). به درجة

---

[1] De Grammont, op-cit, p240

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 107,

[3] منور مروش، المرجع السابق، ص 378,

[4] جيمس ليندر كاثكارت: مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة: العربي إسماعيل، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982، ص 100.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص 79.

ضيق معتم لا تتناسب بينه وبين بقية البناية منه يصعد وينزل الداي، والسبب الوحيد لعدم إدخال أي تغيير عليه، لأنه في حالة وقوع انقلاب يكون عدد الثوار الذين يصعدون الدرج قليلا مما يمّكن الداي من كسب الوقت للدفاع عن نفسه.[1]

و يبقى أهم احتياط ما أقدم عليه الداي علي خوجة 1232هـ ـ 1817م بعد إقدامه على نقله لمقر الحكم من قصر الجنينة إلى القصبة ، بعدما لاحظ التدهور و الانحراف الخطير الذي أصبحت عليه السلطة في الجزائر، و لذلك لابد من تغيير جذري للأوضاع ، فالتحول الأخير أدخل الإيالة فترة جديدة من الهدوء و الاستقرار بعدما كان الدايات عرضة لتقلب مزاج الثوار، رغم أن الداي علي الخوجة لم يستمر طويلا إذ دامن مدة حكمه 6 أشهر توفي على إثر إصابته بعدوى الطاعون، فالقصبة كانت اختيارا ممتازاً، لأنها مكان استراتيجي تحيط به الأسوار التي تعلوها و المدافع التي تحرس المدينة.[2]

تمت عملية الانتقال بشكل سري و بتخطيط محكم، أمر الباشا في بداية الأمر بنقل المدافع مع ما يلزم من البارود ،تحسبا لأي طارئ ليتمكن من مواجهة الانكشارية بهذا العتاد، كما أمر شيخ البلد أن ينادي على أصحاب الصنائع بالصلاة في الجامع الملاصق لدار الملك و إغلاق الثكنات بعد صلاة المغرب، كما فتحت الخزينة و نقل ما بها من ذهب و أموال و أثاث في تلك الليلة لينادي في الصباح على سكان المدينة موضحا لهم دوافع التحول و فائدته كما أورده ذلك الزهار في قوله" إني أريد أن أنتقل إلى القصبة و أسكن بها لأجل أن تنقطع فتنة العسكر و تهنأ جميع الناس."[3]

يتجلى تأثير الانقلابات على باشوات الجزائر في ذلك الخوف والترقب الذي أصبح لصيقا بتصرفاتهم، وهو ما أورده كاثكارت في مذكراته عن حادثة وقعت للداي حسن نتيجة شعور الخوف الذي كان يسيطر عليه باستمرار من حصول تمرد قد يؤدي به إلى نهاية مأساوية، إذ

---

[1] جيمس ليندر كاثكارت، المصدر السابق، ص 300.

[2] أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص 71.

[3] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 132 ـ 134,

يقول:" ... في أحد الأيام بالداي حسن يغير قميصه، ولمّا حاول خلعه لم يتمكن لضيق فتحته، فأستولى عليه الرعب معتقدا أنهم وضعوا كيسا حول عنقه لقتله فأخرج بطغيانه وأوشك أن يقتل أحد عبيده"[1]

ولهذا فأغلب الكتابات الأجنبية التي وصفت الدايات اعتبرتهم سجناء قصرهم، ومن ذلك وصف القسيس " فو" في قوله:" إن الداي في غالب لا يخرج.. فقد يحدث أنه إذا خرج من قصره إن تستقبله طلقة من بندقية تعفيه من لقب داي ومن حياته.[2]

فمعظم الدايات الذي سبق الحديث عنهم في الفصل الثاني من هذه الدراسة نعتتهم المصادر الأجنبية بمجموعة من النعوت، منها القسوة، الخشونة والشك. فهذه الصفات لم تكن كلها من طبائع الدايات الشخصية، وإنما كانت وليدة ارتقائهم للحكم، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر الداي أحمد (1805م–1808م) الذي راح ضحية شكوكه أحد أعوانه الذي كان يحوز على نفوذ كبير، وهذا ما كان يخشاه أي داي فسعى الى التخلص منه بدخوله المدينة ليلا، وأخذه الى السجن حيث خنقه متهما إياه بالتخطيط لقتله[3].

فالدايات في الجزائر يصبحون عرضة لغضب الجند وأصحاب المصالح ،عندما يقدم على قرار يحمل أمانة كالدخول في حرب والهزيمة فيها أو قبول معاهدات السلم مع الدول الأجنبية بشروط مخزية، كما حصل للداي بابا حسن ،عندما رضخ لتهديدات دوكين ما جعل حسين ميزو مورتو يؤلب عليه الإنكشارية التي اغتالته، ولهذا نجد الداي بابا حسن سنة 1791م في المحادثات التي جمعت الإيالة والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي تقدمت بعرض يحمل في طياته إهانة لهيبة وقوة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط ، و لذلك رفضها معللا ذلك في قوله:".. وأترك أبناء بلدتي أسرى في يد النابليين(..)، وماذا سيقول السلطان في فكرة بمجرد ما يحضرون لدفع مركباتهم[4].

---

[1] جيمس كاثكارت، المصدر السابق، ص 29 ـ 30

[2] جون وولف بابتست، المرجع السابق، ص 389.

[3] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 51.

[4] جيمس كاثكارت، المصدر السابق، ص 250

2- تأثيرها على الاستقرار السياسي:

إن التغيير الدموي وطرق الاغتيال المتعددة في أعلى هرم السلطة ولدت حكاما ضعافا خاضعين لرغبات الجند وطلباتهم ما أنجد عنه فسادا إداريا باستفحال ظاهرة الرشوة، وشراء المناصب، ففي عهد الداي أحمد الذي عزل باي قسنطينة عبد الله، وعوضه باخر دفع مالا للحصول على منصبه[1].

الغيض والتذمر الذي يحمله الناقمون على الباشوات لا يتوقف عند الاغتيال فقط وإنما تلحقهم الإهانة حتى بعد مقتلهم، حيث تتعرض جثتهم لأبشع الإهانات، مثال ذلك ما حدث للداي شعبان (1690م-1695م) بعد خنقه، أثر إقراره لحرب تونس، وهذا ما أورده أبو القاسم في قوله:" ..... فلما طلع النهار تسامع الناس، فتوجهوا نحوه ينظرون فبعض الأتراك بصق عليه وبعضهم نتف شيئا من لحيته .... وبعضهم ضربهم بسكينة[2]، فالعقاب لا يلحق بالحاكم وفقط، بل يتعدى إلى عائلته، مثل ما حدث لعائلة الداي مصطفى 1705م للبوح بمكان الأموال أخفاها الداي[3]، فبشاعة القاتل لم تستثن لا صغير ولا المرأة، فنساء الداي الحاج علي قتلن جميعا من طرف الداي الذي خلفه[4].

التأثير السلبي لظاهرة الاغتيال هدد الاستقرار الأمني والسياسي للإيالة، فالثورات الذي تصاحب عمليات الاغتيال غالبا ما تنتهي ببشاعة وتتم في معارك رهيبة بشوارع مدينة الجزائر، وهذا ما يستغله المفسدون والانتهازيون للسلب والنهب، أما السكان من كل هذا فقد اتخذوا موقف المحايد والمراقب لسير الأحداث وتطورها كما قال حمدان خوجة:" أما رئيس السكان في كل هذا فكان في وضع المتفرج لا المشارك."[5]

---

[1] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص51.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982، ص 118

[3] مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1964، ص201.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، 163.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 122.

غالبا كان ينجم عن هذه العمليات الانقلابية خلو الشوارع وقلة حركة المارة وغلق أبواب المدينة، وشلل النشاط الاقتصادي، وهو ما يذكره الزهار في مذكراته عن المحاولة الأولى التي استهدفت الداي مصطفى:"... بعدما أخذ المتآمرون الأسلحة صاروا يضربون، وانقطع مرور الناس من الأزقة الثلاثة المقابلة لدار الملك".[1]

الاغتيال في أحيان أخرى يحمل بعض الإيجابيات، من خلال وضع الحد للحكام المستبدين الذين طغوا في أحكامهم وفي قرارات القتل التي كانوا يصدرونها في حق الجند لمجرد شكوك تؤدي بهم إلى تصفيتهم، إلى جانب هذا النوع ،فمن الباشوات ما أطلق العنان لنزواته و شهواته تاركا تنظيم شؤون الإيالة وشؤون الرعية إلى موظفيه، حيث استغل هؤلاء الموظفون هذا الوضع لاختلاس أموال الخزينة، ومع استفحال ظاهرة الرشوة و شراء المناصب، و هذا ما سيؤدي بالاستقرار السياسي والتنظيم الإداري إلى التدهور والضعف، الذي سينعكس سلبا لاحق على هيبة الدولة و قوتها.

المبحث الثاني: دور الاغتيالات السياسية في سقوط الإيالة الجزائرية (1792-1830):

كانت سنة 1792 نهاية لحقبة مجيدة من تاريخ الحكم العثماني للجزائر، وذلك على المستويين المركزي في دار السلطان والمستوى الإقليمي المتمثل في البايلكات الثلاث.

ففي هذه السنة، توفي الداي محمد بن عثمان باشا الذي حكم الأيالة الجزائرية لمدة ربع قرن، فقد امتد حكمه من22 شعبان 1179هـ/08 فيفري 1766 إلى غاية وفاته عن تسعين سنة من العمر في 9 ذو القعدة 1205هـ/12 جويلية 1791[2]، وبذلك يكون قد عمر خمسا وعشرين سنة في الحكم، وهي أطول فترة حكم في كل تاريخ الجزائر العثمانية.

وفي بايلك الشرق، تزامن حكم الداي محمد عثمان باشا مع حكم صالح باي الذي تولى حكم هذا البايلك سنة 1771م، وكان له دور كبير في استقرار هذا البايلك طيلة فترة حكمه التي

[1] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 81.

[2] بلبروات بن عتو: الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته (1766-1791)، مجلة عصور، العدد 6-7، سنة 1426هـ، ص80.

امتدت على غاية سنة 1792، وبهذا تشهد المصادر المعاصرة له، فالشريف أحمد الزهار مثلا، أشار إلى أن صالح باي نجح في القضاء على تمرد قبائل أولاد نايل المنتشرة في مسيلة، بوسعادة، الجلفة والأغواط، وتمكن من إعادتها إلى الطاعة بعدما تمردت ونجحت خلال تمردها في قتل أحد قادة بايلك التيطري[1].

أما في بايلك الغرب، فإن الباي محمد بن عثمان الكردي المعروف بمحمد الكبير، و الذي تزامن حكمه أيضا مع حكم الداي محمد بن عثمان ، فقد امتد حكمه لبايلك الغرب من 20 جمادى الثانية1193هـ/جويلية1779مـ إلى 25 جمادى الأولى1212هـ/نوفمبر1797مـ ، و عرف بايلك الغرب في عهده استقرارا كبير ، حتى أنه حاول إحياء الحياة الثقافية الراكدة فيها ،و هذا بشهادة المصادر الفرنسية[2] ، و هذا ما أكدته المصادر الجزائرية ، فابن سحنون الراشدي أشاد بالسياسة الثقافية للباي محمد الكبير الذي بنى المدرسة المحمدية و الجامع الأعظم بمعسكر التي كانت عاصمة للبايلك و حولها إلى مركز إشعاع ثقافي مهم في الجزائر العثمانية[3].

وكان تحرير وهران خاتمة هذه الحقبة المجيدة من تاريخ الجزائر العثمانية، فبعد صراع جزائري إسباني مرير دام زهاء ثلاثة قرون، كانت مدينة وهران محور هذا الصراع، فهذه المدينة وقعت تحت الاحتلال الإسباني منذ ماي 1509، ورغم نجاح الأتراك في تحرير كل المدن الساحلية الجزائرية من الاحتلال الإسباني، إلا مدينة وهران ومرساها التي استعصت عليهم[4].

ورغم أن الأتراك تمكنوا من تحرير وهران بقيادة حسن أوزون الذي نجح في اقتحام أبراج سورها وسيطر على المدينة في 27 جمادى الثانية1119هـ/8 سبتمبر1708مـ[5]، إلا أن الملك

---

[1] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص52.

[2] Venture de paradis, op-cit, p23

[3] ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص154.

[4] حاول الأتراك تحرير وهران منذ عهد البيلربايات، وللتفصيل في هذه المحاولات، أنظر:

أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، مرجع سابق.

محمد بن سعيدان، التحرير الأول لوهران والمرسى الكبير عام 1708، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد02 المجلد06، سنة 2021، الجزائر، ص ص :413-436.

[5] محمد بن سعيدان، المرجع نفسه، ص429.

الإسباني فيليب الخامس عاود الكرة سنة1732م، فهجم على المدينة بجيش عظيم يقوده مونتيمار، وتمكن هذا الجيش من احتلال مدينة وهران مرة أخرى في الفاتح من جويلية 1732م، بعد مقاومة ضارية قادها الباي مصطفى بوشلاغم[1].

ومع تولي الباي محمد بن عثمان الكبير حكم بايلك الغرب منذ سنة 1779م، وضع مشروع استعادة وهران نصب عينيه، وكانت البداية الفعلية لهذا مشروع مع نجاح الباي محمد الكبير في قطع الماء عن مدينة وهران 14 سبتمبر1784م[2]، مع الاستمرار في الضغط العسكري الذي تكلل في الأخير بتوقيع معاهدة 9 ديسمبر1791م[3]، التي نصت على الانسحاب الإسباني النهائي من مدينة وهران ومرساها الكبير، هذا الانسحاب الذي توج بدخول الباي محمد الكبير مدينة وهران رسميا في24 فيفري 1792[4].

غير أن الأوضاع العامة للإيالة الجزائرية سوف تتجه للتدهور بعد 1792م، وهذا ما سنتعرض له في المطالب التالية.

أولا- دور الاغتيالات السياسية في ضعف الإيالة الجزائرية

اتجهت أوضاع الأيالة الجزائرية بعد 1792 نحو الضعف، وكان من أهم مظاهر هذا الضعف استمرار ظاهرة الاغتيالات السياسية، والتي كان من أبرز ضحاياها:

الداي مصطفى (1798-1805)

ولد الداي مصطفى في الأناضول، انضم للميليشيا، ثم ارتقى للعمل في قصر الداي محمد عثمان، وكان وصوله لهذه الوظيفة بمساعدة حسن الخزناجي[5]، وقد مارس عدة وظائف قبل

---

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص :476-480.

[2] المرجع نفسه، ص523.

[3] مما جاء في المعاهدة المبرمة بين الداي حسان والإسبان بتاريخ 9 ديمسبر1791م، أن ترسل إسبانيا سفينة رسمية إلى إسطنبول تحمل مفتاحين ذهبيين، رمزا لتسليم مدينتي وهران والمرسى الكبير، وأن تحمل السفينة نفسها جرتين من ماء عيون وهران للسلطان العثماني، هذا الموقف الرمزي يؤكد الروابط الروحية والمعنوية بين الجزائر والدولة العثمانية، أنظر:
أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص526.

[4] المرجع نفسه، ص ص: 523-527.

[5] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص39.

توليه منصب الداي، فقد كان راعيا للغنم في موطنه الأصلي ثم فحاما، وعمل حارسا لدى الخزناجي لما دخل الجزائر[1].

وبخصوص سيرته، فقد انتقدته المصادر الفرنسية بشدة، ووصفته بأنه قاس وجاهل ولا يملك اللياقة السياسية، واعتبرته مسؤولا عن توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا خلال فترة حكمه، غير أن الكتاب الألماني شونبيرغ نفى ذلك، ووصفه بأنه كان رفيقا للجزائريين والمسيحيين[2].

وقد تعرض لانتقادات لاذعة بسبب علاقته الجيدة باليهود، الذي أصبح لهم تأثير قوي على سياسة الدولة في عهده، حتى أن قرارات تعيين الموظفين كانت بأيديهم، ويعود هذا التأثير لدور اليهود في مساعدة الداي مصطفى عندما كان بايا للتيطري، وإنقاذه من محاولة الاغتيال التي تعرض لها سنة 1792[3]، وقد أكد الزهار في مذكراته أنه: " كان مبغضا للعرب، محبا لليهود"[4].

وكان ميله لليهود كان سببا مباشرا لاغتياله، فمع تماديه في سياسة إرضاء اليهود ومنحهم كل الصلاحيات والتسهيلات، لجأ معارضوه لتدير محاولة لاغتياله انتهت بذبحه وسُحِل جسده في شوارع مدينة الجزائر بتاريخ 30 أوت 1805[5].

الداي أحمد (1805-1808):

تقلد الداي أحمد وظيفته بطريقة دموية، فقد كان المحرض على قتل سلفه الداي مصطفى، وافتتح عهده بتصفية معارضيه ونفي آخرين منهم[6]، وصفه الزهار بالسفاح للدماء من غير

---

1 De Grammont, op-cit, p365

2 أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص41.

3 De Grammont, op-cit, p350

4 أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص71.

5 أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص44.

6 المرجع نفسه، ص47.

شرع[1] ، فقد كان شكاكا مرتابا فيمن حوله كغيره من الدايات، فقتل نتيجة لشكه هذا أكثر من تسعمائة تركي[2].

هذه السياسة فجرت غضب جنود الإنكشارية ضده، غير أنه تمكن من إحراز نصر ضد باي تونس سنة 1806م، مما شجعه على إرسال حملة ثانية ضده في السنة الموالية، غير أن جنود الإنكشارية رفضوا الامتثال لأوامره حتى أرسل المال لهم[3]، وتحالف أحمد شاوش قائد الحملة مع ضباط الإنكشارية فثاروا على باي قسنطينة والأغا وقتلوهما واستولوا على أموال خزينة البايلك[4]، وكان باي تونس من الداعمين لهذه المؤامرة، وهذا ما انعكس سلبا على بايلك الشرق من ناحية الاقتصاد والتجارة.

هذه الأوضاع كانت سببا مباشرا في نهاية الداي أحمد، فقد حاصر اليولداش قصره وقتلوه، ثم قطعوا جثته ونكلوا بها[5].

الداي على الغسال (1808-1809):

هو الداي علي خوجة ولقب بالغسال لأنه زاول مهنة غسل الموتى، ثم أصبح وكيلا لمصلى صغير وارتقى لاحقا لمنصب الخوجة[6]، وهذا يبين لنا أن منصب الحاكم في الجزائر خلال العهد العثماني لم يراع فيه شرط الثقافة ولا الخبرة، ولا الدراية السياسية، وهذا ما وصفه حمدان خوجة بالضعف والخضوع[7] .

خطط الإنكشارية في عهده لنهب المدينة، غير أن انقسامهم حال دون تنفيذ هذا المخطط، وبوصول محلة الشرق بقيادة عمر آغا، خطط هذا الأخير مع الإنكشارية لاغتيال الداي علي

[1] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص99.

[2] ألبير دوفال: الرايس حميدو، ترجمة محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر1972، ص76.

[3] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص ص: 52-53.

[4] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص98.

[5] ألبير دوفال، المرجع السابق، ص ص: 77-78.

[6] المرجع نفسه، ص79.

[7] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص193.

خوجة[1]، وتم الاتفاق على وضع السم له، ولما رفض علي خوجة تجرعه، سلم إلى رئيس الجلادين بتهمة الخيانة والطغيان[2]

الداي الحاج علي (1808-1815):

ألصقت بالداي الحاج علي صورة الداي الدموي العنيف المحب للقسوة والصرامة ولذا لقب بعلي النمر[3].

تجدد في فترة حكمه الصراع مع تونس، لدرجة تدخل السلطان العثماني محمود الثاني[4]، وركنت الإنكشارية إلى الهدوء ورفضت القتال، وسعت إلى اغتيال الداي الحاج علي عن طريق الاستعانة بعمر آغا ووكيل الخرج عبد الله، ويصف الزهار هذه العملية بقوله:" دخل الأمير الحمام، فأتى وكيل الخرج وأغلق عليه الباب وأمر واقد النيران أن يؤججها حتى أغمي عليه، فدخل وكيل الخرج حينئذ وقام بذبحه"[5].

الداي محمد الخزناجي (1815):

لم يكن صعود محمد الخزناجي لمنصب الداي رغبة منه، وذلك في فترة توالت فيها النهاية الدموية للدايات، فقد أرغم على قبول هذا المنصب، ووافق مكرها عليه[6].

قرر الداي محمد الخزناجي عزل الجنود العاجزين على مواصلة العمل العسكري لكبر سنهم، هذا الإصلاح الخطير الذي انتهجه الداي أثار مخاوف الانكشارية ، مما دفعهم للتفكير في إبعاده ، فلم يبق في الحكم سوى خمسة عشر يوما و كان بذلك أقصر فترة حكم في عهد الدايات ، و لم يكتف الانكشارية بعزله ، و يذكر الزهار بعض التفاصيل عن نهاية هذا الداي ، فيذكر أن الأغا عمر روج لمقولة مفادها أن ابن الداي يخرج المال من السرايا ، فذهب إلى

[1] سامح التر، المرجع السابق، ص594.

[2] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص59.

[3] المرجع نفسه، ص 63.

[4] سامح التر، المرجع السابق، ص600.

[5] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص111.

[6] وليام شالر، المصدر السابق، ص162.

معسكر الجنود ، و توجه بهم إلى دار الإمارة ، و بعثوا بقرار الخلع للداي محمد الخزناجي ، ثم أدخلوه موضع قتل العسكر و خنقوه[1].

الداي عمر (1815-1817):

هو من الأعلاج ذوي الأصول الإغريقية، اعتلى العرش في سن الثالثة والأربعين[2]، كان أميا يجهل القراءة والكتابة[3]، وانتشر بين الناس أن هذا الداي منحوس ومشؤوم[4]، ومما زاد من تدهور الأوضاع انتشار الوباء الذي خلف ضحايا كثر، وقد أجمل الزهار الأزمات التي رافقت حكمه قائلا: «كانت أيامه ودولته كلها نحس، ومصائب الجراد والغلاء ومصيبة موت حميدو ومهيبة الإنجليز (يقصد بها حملة اللورد إكسماوث1816)"، كما كان سفاكا للدماء، ولذلك دبرت مؤامرة تزعمها علي خوجة، فقام أحد الجند بقتله خنقا في قصر الجنينة[5]

ثانيا-تدهور أوضاع الإيالة وسقوطها أمام الغزو الفرنسي:

كان تأثير اليهود في الحياة الاقتصادية للجزائر خلال هذه الفترة واضحا وجليا، خاصة في عهد الداي حسن باشا (1791مـ-1798مـ)، والداي مصطفى (1798مـ-1805مـ)، ففي هذه الفترة، كانت الكلمة العليا في الاقتصاد الجزائري لليهود وخاصة ليوسف بكري ونفتالي بوشناق، حتى أن البعض اعتبر أن بوشناق كان الحاكم الفعلي للإيالة، حتى انه كان يحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع، واستقبل سنة 1804مـ مبعوث السلطان العثماني، حتى أن القنصل الإسباني أطلق عليه تسمية نائب ملك الجزائر[6].

وفي بايلك الشرق، وعقب فترة الاستقرار النسبي على عهد صالح باي، إلا أنه بعد إعدامه، شهد هذا البايلك ثورة عنيفة ضد السلطة العثمانية، قادها الشريف محمد بن عبد الله المعروف

---

[1] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص115.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص160.

[3] أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص160.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص167.

[5] أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص ص: 127-131.

[6] حنيفي هلايلي: الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش، منشورات جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، د ت، ص198.

ابن الأحرش، وهو صوفي درقاوي أدى فريضة الحج ثم عاد إلى الجزائر مرورا بتونس، واستقر بعنابة[1].

انطلاقا من مدينة عنابة شرع ابن الأحرش في نشر الدعاية ضد السلطة العثمانية مرورا بنواحي جيجل و قسنطينة، و في شهر ربيع الأول 1219هـ(جوان-جويلية 1804مـ) ، اعلن ابن الأحرش الجهاد ضد الأتراك، و رغم فشله في الاستيلاء على قسنطينة عاصمة البايلك في نفس السنة ، إلا أن ابن الأحرش نجح في الانتصار على الباي عثمان و قتله في معركة واد الزهور في شهر أوت 1804مـ[2]، و لم يتم القضاء على هذه الثورة إلا بعد عشرة أشهر إثر تدخل الداي مصطفى باشا ، الذي دعم الباي عبد الله بفرق اليولداش و قبائل المخزن بقيادة الباشاغا المقراني[3]

غير أن ابن الأحرش وعقب فشل ثورته في بايلك الشرق، التحق بثورة الدرقاوي في بايلك الغرب، هذه الثورة التي استمرت بين 1805مـ و1813مـ، وقادها الشيخ عبد القادر بن الشريف الدرقاوي مقدم الطريقة الدرقاوية بالجزائر[4].

شرع الشيخ عبد القادر بن الشريف الدرقاوي في التحضير لثورته ضد السلطة العثمانية منذ سنة 1800مـ، وتمكن من الانتصار على الباي مصطفى العجمي في معركة فرطاسة سنة 1805مـ، وكانت هذه المعركة هزيمة كبيرة للأتراك، لدرجة أن الباي فر إلى معسكر على فرس بدون سرج[5].

غير أن الشيخ عبد القادر بن الشريف الدرقاوي فشل في الدخول إلى مدينة وهران رغم محاصرته لها، وبذلك بدأت مرحلة الهزيمة والتراجع خاصة بعد تعيين الباي الجديد محمد بن

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص266.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص276.

[3] المرجع نفسه، ص 277.

[4] قدور بوجلال: ثورة ابن الشريف الدرقاوي ببايلك الغرب (1805-1814)، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد4، العدد2، الجزائر سبتمبر 2021, ص 600.

[5] المرجع نفسه، ص604.

عثمان المقلش سنة 1805م[1]، هذا الباي نجح في إلحاق الهزيمة بالشريف الدرقاوي عند وادي هبرة بمساعدة قبائل البرجية، ورغم مقتل الباي محمد بن عثمان المقلش وعودة الباي السابق مصطفى العجمي سنة 1807م، إلا انه تمكن من تحقيق عدة انتصارات عليهم، لتنتهي هذه الثورة سنة 1813م في عهد الباي بوكابوس، رغم أن مصير الشريف الدرقاوي بقي مجهولا[2].

و الملفت هنا ، أن هذه الثورات ساهمت في إضعاف السلطة العثمانية في الإيالة الجزائرية ، ذلك أنها ألحقت بالأتراك خسائر مادية و بشرية معتبرة ، يضاف إلى ذلك أن السبب الرئيس في اندلاعها يعود للسياسة الضريبية القاسية التي كان الأتراك يفرضونها على القبائل الجزائرية.، كما نسجل هنا روح التواصل بين هذه الثورات رغم البعد الجغرافي، فالشريف ابن الأحرش و عقب فشل ثورته في بالك الشرق ، نراه يلتحق بثورة الشريف الدرقاوي ببايلك الغرب ، فقد شارك ابن الأحرش في العديد من المعارك إلى جانب الشريف الدرقاوي ، و من بينها معركة عرفت بمعركة يوم ابن الأحرش، و قد سميت بذلك لأن هذه المعركة شهدت مقتل جماعة كبيرة من أتباع الشريف ابن الأحرش[3].

ورغم تمكن الدايات من قمع الثورات الشعبية التي قامت ضد سلطتهم، فإن نظام الحكم لم يعرف الاستقرار، إذ تجدد المؤامرات في دار السلطان، والتي راح ضحيتها قيادات هامة، لعل من أهمها يحيى آغا.

يعد **يحي آغا** شخصية عسكرية استثنائية في تاريخ الإيالة الجزائرية، حتى أن البعض وصفه بأنه أعظم قائد حربي عرفته الجزائر منذ عهد الأغوات والدايات[4].

كان يحي آغا يتميز بصفات شخصية وعسكرية معتبرة؛ فقد كان يتقن الحديث بالعربية، صارما وجادا مع مرؤوسيه من الفرسان والقُواد العرب، شجاعا في المعارك[5]، هذا إلى جانب

---

[1] نفسه، ص606.

[2] نفسه، نفسه، ص613.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص278.

[4] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص150

[5] Joseph Nil Robin, notes sur Yahya Agha in revue Africaine, vol18,1874, p59.

اهتمام يحي آغا بالزراعة رغم كونه عسكريا، فقد ساهم في تطوير بعض أنواع الحبوب وتحسين أنواع الجياد، وذلك في مزرعته التي كان يملكها بين الرغاية وموزاية[1] .

ولد يحيى آغا وترعرع في قرية قارة دانيز Kara Daniz في الروميلي، جاء إلى الجزائر وانضم للأوجاق، ثم تدرج بسرعة حتى صار خزناجيا للأغا عمر الذي كافأه على جدارته العسكرية، وفي نفس الوقت ارتبط بصلات عميقة مع حسين باشا قبل توليه منصب الداي، هذا الأخير وبمجرد توليه منصب الداي بداية من 1 مارس 1818م، عين يحيى آغا في منصب آغا العرب، وهو منصب يعادل منصب قائد الجيش[2].

حقق يحيى آغا نجاحات ميدانية معتبرة، خاصة بعد نجاحه في القضاء على المتمردين في بلاد القبائل وبرج سباو[3] ،غير أن صعوده السريع والشهرة الواسعة التي صار يتمتع بها يحيى آغا، أثارتا حقد وحسد المقربين من الداي خاصة الخزناجي، الذي شعر بخطورة يحيى آغا، لذا شرع في تدبير المؤامرات ضده بهدف إثارة الداي حسين ضده، وإبعاده عن أي تأثير على الداي.

وقد استغل الخزناجي العلاقة الطيبة التي صارت تربط يحي آغا بالقبائل العربية، ليحاول إثارة شكوك الداي حول يحيى آغا، وأنه – يحيى آغا– يسعى لتنفيذ انقلاب ضد الداي حسين بمساعدة هذه القبائل، وقد نجح الخزناجي بعد محاولات عديدة في دفع الداي إلى إصدار قرار بعزل يحيى آغا ووضعه تحت الإقامة الجبرية في مدينة البليدة[4]، وعين بدلا منه الأغا إبراهيم في منصب آغا العرب.

ولم يكتف الخزناجي بعزل يحيى آغا، فواصل سعيه لدى الداي، واستطاع إقناعه بأن يحيى آغا على تواصل مع القبائل العربية حتى في منفاه بالمتيجة، فأصدر الداي قرارا بإعدام يحيى

---

1 Ibid, p60

2 Ibid, pp :60-61.

3 Ibid, pp :63-65.

4 أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص37، وقد نظم أنصار يحيى آغا مؤامرة للتخلص من الداي حسين والخزناجي، لكن الداي حسين اكتشف المؤامرة وتمكن من إفشالها.

آغا بتهمة الخيانة، ونفذ الحكم في يحيى آغا سنة1828مـ[1]، وبذلك فقدت الإيالة الجزائرية قائدا عظيما بفعل دسائس الخزناجي.

في كتابه المرآة، وصف حمدان خوجة قائد الجيش **إبراهيم آغا** بأنه لم يكن قائدا ممتازا في يوم من الأيام، ولم يكن يعرف شيئا كثيرا عن التكتيك العسكري، لكن الداي حسين عينه في منصب قيادة الجيش خلفا ليحيى آغا بحكم علاقة القرابة بينهما، فقد كان إبراهيم آغا صهرا للداي حسين[2].

منذ حادثة المروحة بين الداي حسين والقنصل بيار دوفال، أخدت العلاقات الجزائرية الفرنسية منعرجا خطيرا عنوانه المواجهة المسلحة، ذلك أن الأسطول الفرنسي فرض الحصار البحري على السواحل الجزائرية بداية من 15 جوان 1827، متحججا برفض الداي حسين لشروط الاعتذار التي طلبتها فرنسا، مقابل التجاوز عن الإهانة المزعومة التي لقيها القنصل دوفال من الداي حسين[3].

وقد كان الداي حسين على علم بالمخططات الفرنسية لغزو الجزائر، ذلك أن جواسيسه في مختلف دول البحر المتوسط قد زوده بمعلومات كافية عن التحركات و النوايا الفرنسية اتجاه الجزائر[4]، غير أن إبراهيم آغا قائد الجيش الجزائري لم يستثمر هذه المعلومات، فلم يأمر بتحصين شاطئ سيدي فرج، الذي نزلت فيه القوات الفرنسية وأقامت معسكرها وقيادتها دون أدنى مقاومة[5]

كما أن إبراهيم آغا رفض نصائح المقربين منه وعلى رأسهم أحمد باي آخر بايات قسنطينة الذي جاء بقواته لمواجهة الحملة الفرنسية، فقد كان إبراهيم آغا يرى أنه يجب مواجهة الفرنسيين في معركة حاسمة، على عكس أحمد باي الذي فضل المواجهات المتقطعة لإجهاد

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 150.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 333.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 36.

[5] المرجع نفسه، ص35.

القوات الفرنسية[1]، وكان إبراهيم آغا يعتقد أن القبائل الجزائرية كفيلة بالتصدي للحملة الفرنسية، رغم أن هذه القبائل خاصة المقيمة في متيجة لم تكن تملك الكفاءة العسكرية لمواجهة القوات الفرنسية الغازية[2].

ورغم الدعم العسكري الذي حشده الداي حسين، ّ إلا أن إبراهيم آغا في معركة اسطاولي لم يبق معه سوى 300 فارس مستعدين للقتال، ومما زاد من تدهور الأوضاع أن إبراهيم آغا أمر بحفر خندق عظيم كان سببا في تعطيل القوات الجزائرية أثناء المعركة[3] ، كما أنه أخفى النقود التي زوده بها الداي حسين لدفعها كمكافآت للجنود المحاربين، وكانت هذه القرارات سببا رئيسيا في انهيار الجيش الجزائري في معركة اسطاولي[4].

إن حمدان خوجة الذي عاصر هذه الأحداث ، يحمل الداي حسين مسؤولية هذا الانهيار ،بتعيينه لإبراهيم آغا ، الذي بينت الأحداث أنه يفتقد للكفاءة العسكرية على عكس سلفه يحيى آغا ، فحسب حمدان خوجة أن إبراهيم آغا واجه الجيش الفرنسي في اسطاوالي **بدون جيش منظم ،بدون ذخيرة ، و بدون مؤونة ، و بدون شعير للخيل ، وبدون المقدرة الضرورية على مواجهة الحرب**[5]،و بذلك فإن الغزو الفرنسي للجزائر مكان لينجح ، و ما كان الفرنسيون لينتصروا في معركة اسطاوالي ، لو لم يكن إبراهيم آغا قائدا للجيش ، و لربما تغير مجرى التاريخ لو كان يحيى آغا قائدا للجيش في تلك الظروف.

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص38.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص177.

[3] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص41.

[4] المرجع نفسه، ص43.

[5] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص185.

خـاتـمـة

في نهاية هذه الدراسة حول قاموس الاغتيالات السياسية في الجزائر العثمانية، وصلنا إلى مجموعة من النتائج العامة التي لها صلة بالموضوع، ومنها:

إن ظاهرة الاغتيالات في الجزائر بدأت مع بداية الحكم العثماني، حيث كانت وسيلة فعالة للحفاظ على السلطة، كما في حادثة اغتيال شيخ مدينة الجزائر سالم التومي وتنصيب عروج حاكماً. وتزايدت عمليات الاغتيال خلال الفترات الأربع. وبلغت ذروتها في عهد الأغوات والدايات، وبذلك صفة عامة من صفات الحكم العثماني للجزائر.

ساهمت عوامل عدة في استفحال الظاهرة، منها طبيعة التنظيم الإداري العثماني الذي سمح بانتشار الرشوة والفساد، مما دفع البعض للحصول على المناصب عبر الاغتيال، وأدى إلى تعيين حكام ضعفاء يركزون على مصالحهم الشخصية على حساب الشعب.

كانت فترة الباشوات مثالا واضحا لذلك، حيث كان يتم تعيينهم بعد دفع رشوة مالية في إسطنبول مقابل الحفاظ على مناصبهم، فيسعون لاسترجاعها بوسائل غير مشروعة وقد أسفر ذلك عن غياب الكفاءة والحنكة السياسية والإدارية لدى الحكام، مما أثر سلبا على الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني.

ساهم الصراع بين الإنكشارية ورياس البحر في الجزائر العثمانية في تأجيج ظاهرة الانقلابات السياسية. بدأ هذا الصراع بطابع اقتصادي حول تقاسم الثروات، لكنه سرعان ما تحول إلى صراع سياسي على السلطة.

سعت الإنكشارية للسيطرة على الحكم من خلال تعيين حكام ينتمون إليها فيما سُمي بـ " عهد الأغوات "، وهي فترة سيطرة " الجيش على السلطة " في المقابل حاولت طائفة رياس البحر الوصول إلى الحكم ببدء " عهد الدايات "، حيث كان أول أربع دايات من صفوفهم، غير أن الإنكشارية استعادت نفوذها مجددا، وظلت مسيطرة حتى نهاية العهد العثماني بالجزائر. فهاتين القوتين هما المنفذين للانقلابات السياسية، وبذلك ساهم الصراع بينهما في تأجيج ظاهرة الاغتيالات السياسية.

لم تكن الانقلابات والصراعات السياسية في الجزائر العثمانية نتيجة عوامل داخلية فقط، بل ساهمت فيها قوى خارجية، أبرزها فرنسا وانجلترا، ففرنسا بسبب نفوذها المتزايد لدى السلطان العثماني، كانت تتدخل لإقصاء الولاة الذين لا يخدمون مصالحها، خصوصا في المراحل الأولى في الحكم العثماني، وبالمثل انتهجت انجلترا نفس النهج بعدما حُرمت من امتيازات كانت قد مُنحت لفرنسا، مما أدى إلى الصراع بين القوتين داخل الجزائر. كما حاولت تونس تقليص تدخل الجزائر في شؤونها عبر خلق اضطرابات داخلية.

أما في الداخل. فلم يسلم حتى الدايات الذين ماتوا ميتة طبيعية من محاولات الاغتيال، مثل الداي محمد عثمان الذي نجا من عدة محاولات. هذه الظاهرة لم تقتصر على دايات دار السلطان وفقط، بل طالت بايات المقاطعات الثلاث، وكانت أسبابها متنوعة، منها شكاوى السكان ضد ظلم البايات، أو رغبة الحكام في الاستيلاء على ثرواتهم، أو وصايات من مسؤولين كبار بهدف تمكين شخصيات دفعت رشأ لتولي المناصب.

شهدت فترة الحكم العثماني في الجزائر تفشي ظاهرة الاغتيالات السياسية بشكل خطير، حيث أصبحت أداة شائعة للتخلص من الحكام والطمع في السلطة. ورغم أن بعض العمليات كانت تنفذ بأساليب تضمن نجاحها، إلا أن الطريقة الأكثر استخداما كانت الإعدام بقطع الرأس، وغالبا ما كانت تتم داخل قصر الجنينة مقر الحكم، أو أثناء خروج الباشا لتفقد الدفاعات أو الميناء.

هذا الوضع خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، وعطل التداول السلمي على السلطة، مما أدى إلى انتشار الفوضى والعنف في شوارع العاصمة ومحيط القصر، غابت القوانين، وزادت السلب والنهب، وتوقف النشاط الاقتصادي، وامتدت هذه الأوضاع إلى باقي المقاطعات الثلاث في البلاد. فالاغتيال لم يكن سوى وسيلة للسيطرة على الحكم ومظهرا من مظاهر الصراع السياسي في تلك المرحلة.

ساهم تفاقم الاغتيالات السياسية في تدهور أوضاع الإيالة الجزائرية ، و كان سببا غير مباشر من أسباب سقوطها أمام الغزو الفرنسي ، ذلك أن الاغتيالات السياسية أدت لتدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية للإيالة ، و من جهة أخرى أدت لفقدان الجزائر

للقيادات ذات الكفاءة العسكرية و مثل يحيى آغا قائد الجيش الذي اعدم نتيجة لمؤامرة سياسية سنة 1828م ، مما نتج عنه تولي شخصيات أثبتت الوقائع ضعفها في صورة إبراهيم آغا الذي خلف يحيى آغا في قيادة الجيش الجزائري، و هذا ما أدى في الأخير إلى هزيمة الجيش الجزائري في معركة اسطاولي و ما تبعه من سقوط الحكم العثماني في الجزائر إثر توقيع الداي حسين لمعاهدة الاستسلام مع الفرنسيين في 5 جويلية 1830 .

ملاحق

الملحق رقم 1: خريطة الجزائر في أواخر العهد العثماني[1]

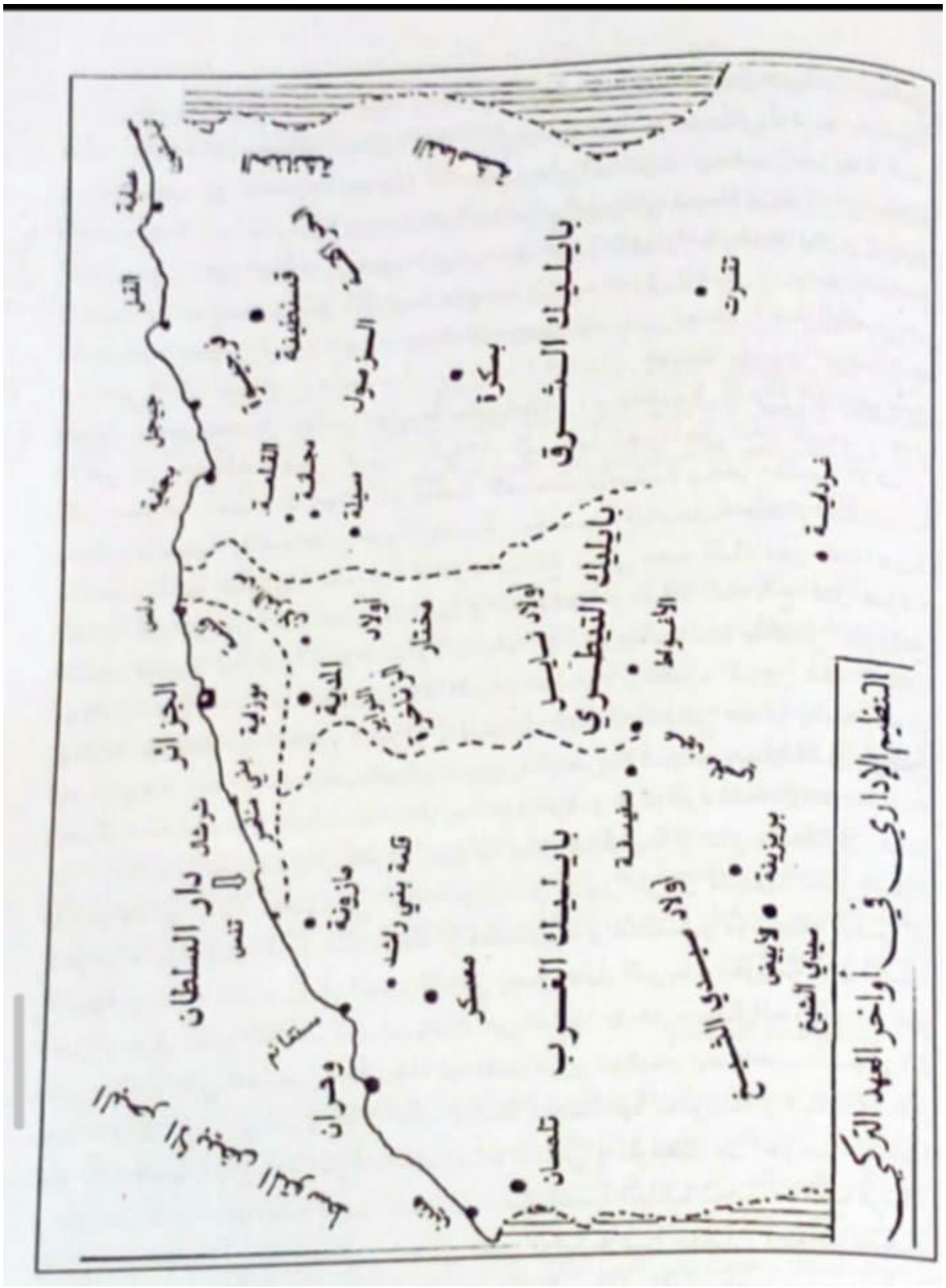

[1] صالح عباد، المرجع السابق ، ص283.

الملحق رقم 2: جدول القادة و الحكام المغتالين[1]

	الاسم	فترة الحكم	طريقة الاغتيال
عهد البايلربايات **1544-1587**	حسن قورصو	1557-1556	علق حيا على الخطاطيف الموضوعة على جدار باب عزون، بعد تمرده على خلفه.
	كرد أوغلي (طكلرلي)	1557	قتل من طرف قايد تلمسان، لما كان يهم بالفرار إلى مقام سيدي عبد الرحمن.
عهد الباشوات **1587-1659**	فتـــرة هـــــدوء واســـتـــــــقـــرار		
عهد الآغاوات **1659-1671**	**خليل آغا**	1660-1659.	قتل من طرف أنصاره الذين أوصلوه إلى الحكم.
	رمضان آغا	1661-1660.	اتهم بتحريض الصراع بين الانكشارية والرياس بسبب توزيع الغنائم.
	شعبان آغا	1665-1661.	اتهم بالتهاون في تحصين السواحل واتخاذ التدابير العسكرية لصد الغارات الأوربية.
	علي آغا	1671-1665.	اتهم بتشجيع الخلاف بين الانكشارية والرياس، فعذب لإرغامه على كشف المكان الذي خبأ فيه ثروته.
عهد الدايات **1671-1830.**	**بابا حسن باشا**	1683-1682	أعدم من طرف الجيش.
	الحاج شعبان باشا	1695-1688	أعدم خنقا بعد تعذيب شديد مارسه عليه الانكشارية ليكشف عن المكان الذي خبأ فيه ماله.
	الحاج مصطفى باشا	1705-1700	أعدم خنقا.
	محمد بكداش باشا	1710-1707	أعدم خنقا من طرف الجيش.
	دالي ابراهيم باشا.	1710	حاول هتك عرض امرأة، فأطلقت عليه رصاصتين، ولكنه نجا ولجأ إلى القصر، حيث قتل هناك بعد رميه بقنبلة من أعلى القصر.

[1] محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص ص: 28-29.

	محمد بن حسن باشا	1724-1718	قتل بطلقات نارية من طرف أحد الجنود قرب مقر البحرية.
	ابراهيم كوتشوك	1748-1745	وضع له أحد الانكشاريين السم فمات مسموما.
	محمد بن بكير باشا	1754-1748	قتل خنقا في قصر الجنينة.
	مصطفى باشا	1805-1795	قتل ذبحا وسحب جسده عبر شوارع المدينة.
	أحمد باشا	1808-1805	قتل رميا بالرصاص وهو يحاول الهروب من القصر.
	علي باشا الغسال	1809-1808	حاول الانكشارية إجباره على شرب السم، وبعد رفضه خنقوه.
	حاج علي باشا	1815-1809	قتل خنقا في الحمام.
	محمد باشا	1815	قتل خنقا في قصر الجنينة.
	عمر باشا	1817-1815	قيد ونفذ فيه الحكم خنقا دون أن يبدي أي مقاومة.

قائمة المصادر

و المراجع

أولا- المصادر:

1-ابن المفتي، حسن بن رجب: تقييدات ابن المفتي ف تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، تحقيق فارس كعوان، بيت الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

2-بربروس، خير الدين: " مذكرات خير الدين، ترجمة: محمد دراج، الطبعة 1, شركة الأصالة، الجزائر , 2010.

3-الجزائري، ابن حمادوش: لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تحقيق أبو القاسم، سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

4-الجزائري، ابن ميمون محمد: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق: محمد عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

5-خوجة، حمدان بن عثمان: المرآة، تحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات A.N.E.P، الجزائر 2006.

6-الراشدي، ابن سحنون: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، دار الكتاب للنشر،

7-الزهار، أحمد الشريف: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، تحقيق أحمد توفيق المدني، الطبعة الثانية، الشكة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

8-شالر، وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816م - 1824م، تعريب إسماعيل العربي، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

9-كاثكارث، جيمس ليندر: مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

10-المزاري، بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تحقيق يحي بوعزيز، الجزء1, دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990,

ثانيا – المراجع:

1–بابتست، جون وولف " الجزائر وأوروبا 1500 . 1830 تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر 2009.

2–بوحوش، عمار:" التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1997.

3–التر سامح:" الأتراك العثمانيون بشمال إفريقيا، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة، العربية، بيروت, 1989.

4–جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح إلى سنة 1830)، ترجمة: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس 1982.

5–الجيلالي، عبد الرحمان:" تاريخ الجزائر العام"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,1994

6–خير فارس، محمد:" تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دار الشرق العربي، بيروت 1969،

7–دودو، أبو العيد:" الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830 ـ 1855م). الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر,1975.

8–دوفال، ألبير:" الرايس حميدو، تر: العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية الجزائر 1872.

9–سبنسر، وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة: عبد القادر زبادية، منشورات دار القصبة، الجزائر 2006.

10–سعد الله، أبو القاسم:" محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982.

11–سعداوي، صالح: معجم التاريخ العثماني، الجزء الأول، دار الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية 2016.

12-سعيدوني، نصر الدين: ورقات جزائرية " دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني" الطبعة الثانية، دار البصائر، الجزائر2009.

13-سعيدوني، نصر الدين:" النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792م ـ 1830م، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

14-صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، منشورات الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية 2000.

15-عباد، صالح:" الجزائر خلال الحكم التركي 1514م ـ 1830م، دار هومة، 2012.

16-عمورة، عمار و داود، نبيل : الجزائر بوابة التاريخ، ج 1، دار المعرفة الرياض. د ت.

17-غطاس، عائشة:" الحرف والحرفيون لمدينة الجزائر 1700م-1830م، مقاربة اجتماعية، منشورات ANEP، الجزائر،2007,

18-قنان، جمال:" نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 ـ 1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1987.

19-محرز، أمين:" الجزائر في عهد الأغوات 1659 ـ 1671، دار البصائر، الجزائر2013.

20-المدني، أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492م ـ 1792م)، دار البصائر، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى , 2007.

21-المدني، أحمد توفيق:" محمد بن عثمان باشا داي الجزائر (1766 ـ 1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

22-مروش، منور:" دراسات الجزائر في العهد العثماني، القرصنة، الأساطيل والواقع، الجزء الثاني، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009.

23-الميلي، مبارك: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر, 1964.

24-هلايلي، حنيفي: "بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر ,2008

25-هلايلي، حنيفي:" أوراق في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر 2008.

26-الهندي، محمد إحسان:" الحوليات الجزائرية " دار النشر العربي، دمشق1977.

ثالثا- رسائل جامعية:

1-بن جبور، محمد " صورة الجزائر الجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية خلال القرنين 1817, رسالة ماجستير جامعة، وهران ،2002. 2003.

2-بهلول، ربيعة: النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره (1519-1830)، رسالة ماجستير، جامعة أوب القاسم سعد الله، الجزائر 2015-2016.

3-بوشنافي، محمد: الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر (1700م - 1830)، رسالة ماجستير، بدون تاريخ.

4-جبور، ميلودية: ظاهرة الاغتيال السياسي في نظام الحكم العثماني بالجزائر (1519 - 1830)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2014-2015.

5-حموش، أميمة و نصري، لامية: ظاهرة الاغتيالات في الجزائر العثمانية فترة الأغوات والدايات أنموذجا، جامعة مسيلة 2019-2020.

6-رحموني، عبد الجليل: العلاقة بين السلطة المركزية والبايلكات في الجزائر العثمانية، رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر 2019-2020.

7-معاشي، جميلة: الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني رسالة مقدمة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر 2007-2008.

رابعا- دوريات:

1-بن جبور، محمد:" التنظيم العسكري لإيالة الجزائر من خلال الكتابات الفرنسية (1671م - 1830م)، مجلة الجزائر للدراسات الإنسانية، العدد 01، جوان 2020,

2-بوشنافي، محمد: " ظاهرة الصراع السياسي والاغتيالات بالجزائر أثناء العهد العثماني (1520م . 1830م)، من خلال مصادر الأجنبية، الحوار المتوسطي " العدد 01، جامعة سيدي بلعباس.

3-بوشنافي، محمد:" الداي مصطفى باشا 1798م ـ 1805م، مجلة عصور جديدة، العدد 7. 8 جامعة وهران 2012. 2013.

4-بوشيبة، فائزة: التنظيم الإداري في بايلك التيطري خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الأول، مجلد 11، الجزائر 2010.

5- بوشيبة، ذهبية: الجيش الإنكشاري في إيالة الجزائر بين ثنائية المصادر والمحلية والأجنبية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية مولاي السعيدة، المجلد الثامن، العدد الرابع، 2007,

6-حجاج السيد، أمينة: الاغتيال السياسي تاريخ من الصراعات الأيدولوجية والسياسية، موقع مجلة السياسة الدولية , 20 سبتمبر 2021,

7-سعد الله، أبو القاسم: " أربع رسائل لباشوات الجزائر وعلماء عنابة، مجلة الثقافة، العدد 51، الجزائر،1979.

8-شارف، رقية: " تشكل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية مجلة الدراسات التاريخية العدد 03، الجزائر،2011.

9-شويتام، أرزقي: " طبيعة الحكم العثماني في الجزائر (1519م ـ 1830م)، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 04، العدد 01، قسم التاريخ، جامعة الجزائر.

خامسا – باللغات الأجنبية:

1- **Boyer pierre** : le problème khoulougli dans la régence d'Alger, in romm, paris 1977.

2- **Boyer pierre :** la révolution dites des aghas dans la régence d'Alger 1659-1671, in room, paris.

3-**De Grammont** : histoire Générale de l'Algérie, Ed :P.Crescenzo, Alger 1910.

4-**De Grammont Henri** : correspondences du consuls d'Alger (1690-1742), libraire Ernest Leroux, paris1890

5-**De Voulx :** Notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, imprimerie du gouvernement, alge1852

6-**De Voulx** : Mort du Mohamed Khoga en1754, in R. A. N. N16,1872

Joseph Nil Robin, notes sur Yahya Agha in revue Africaine, vol18,1874

7-**HAIDEO DE DIEGI** : histoire des Rois d'ALGER, traduction de l'espagnole par de Grammont, Ed Alger livres éditions, Alger 2009

8-**Pierre Dan :** Histoire de Barbarie et de ses corsaires, 2 Emme Edition, Paris 1649.

9-**Venture de Paradis** : Tunis et Alger au 18e siècle. Mémoires et observations, la bibliothèque Arabe, 1893.

الفهرس

الـفهرس	
العناصر	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: النظام السياسي لإيالة الجزائر(1519-1830)	8
المبحث الأول: الجيش الإنكشاري و دوره في تعيين حكام الأيالة	8
1- مميزات الجيش الانكشاري	8
2- دوره في تعيين حكام الإيالة	12
المبحث الثاني: طبيعة نظام الحكم	14
1- مراحل الحكم العثماني في الجزائر	15-18
2-التتقسيم الإداري للجزائر	19-20
المبحث الثالث: التنظيم الإداري على مستوى السلطة المركزية	21
- على مستوى الهيئات الإدارية	22
- الموظفون السامون في الدولة	24
الفصل الثاني: الاغتيالات السياسية في الجزائر العثمانية 1519-1830	27
المبحث الأول: دوافع الاغتيالات السياسية في الجزائر العثمانية	27
أولا- الصراع بين السلطة المحلية والباب العالي	27
ثانيا- غياب الاستقرار السياسي	32
المبحث الثاني: أبرز حوادث الاغتيالات السياسية	35
أولا- الاغتيالات السياسية في عهد الأغوات (1659-1671)	35
ثانيا- الاغتيالات خلال عهد الدايات (1671-1792)	39
الفصل الثالث: انعكاسات الاغتيالات السياسية على مصير الإيالة (1792-1830)	48
المبحث الأول: تأثير الاغتيالات السياسية	48

1-تأثيرهاعلى السلطة	48
2-تأثيرها على الاستقرار السياسي	51
أولا-دور الاغتيالات السياسية في ضعف الإيالة الجزائرية	55
ثانيا- تدهور أوضاع الإيالة وسقوطها أمام الغزو الفرنسي	59
خاتمة	67-65
الملاحق	71-69
المصادر والمراجع	78-73
الفهرس	81-80

الملخص:

تعد ظاهرة الاغتيالات السياسية إحدى السمات العامة التي تميز الأنظمة السياسية على مر التاريخ، ذلك أن التدافع السياسي استدعى اللجوء إلى أنماط من العنف السياسي كان الاغتيال واحدا منها، وقد شهد تاريخ الجزائر خلال الحقبة العثمانية الكثير من حوادث الاغتيال السياسي، هذه الحوادث كان لها أعمق الأثر على الجزائر، و كانت سببا هاما من أسباب سقوط الحكم العثماني للجزائر

كلمات مفتاحية: أوجاق، إنكشارية، أغا، الداي.

Résumé

Le phénomène des assassinats politiques est l'un des traits communs qui ont caractérisé les systèmes politiques à travers l'histoire. Les conflits politiques ont nécessité le recours à des formes de violence politique, dont l'assassinat. L'histoire algérienne à l'époque ottomane a été marquée par de nombreux assassinats politiques. Ces incidents ont eu un impact profond sur l'Algérie et ont été une cause importante de la chute du régime ottoman en Algérie.

Mots-clés: Ojak, Janissaire, Agha, Dey